جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

معالجة المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة المالية

مقدمة من طرف الطالبتين :

- بن ناصر زهية

- بعلي زهرة

اشراف

أ. موزاوي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ياسين بن زيدان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم
مشرفا و مقررا	عبد القادر موزاوي	أستاذ مساعد (أ)	جامعة مستغانم
مناقشا	شملال نجاة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

"قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهو قولي " صدق الله العظيم

القرآن الكريم (طه، الآيات 25 – 28)

شكر وتقدير

إن خير فاتحة الشكر تكون لرب العباد الحمد لله والشكر الكثير لله الذي أعاننا على اتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد لله كثيرا والصلاة والسلام على رسول الله، وهلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد :

لقد أوصلتنا الأقدار إلى النهاية والتي تكون إلى نقطة بداية لمشوار جديد، ولم نكن لنصل لولا عون الله سبحانه وتعالى أولا .

ثم نتقدم بالشكر الجزيل وتقدير الإمتنان إلى الأستاذ الفاضل "موزاوي عبد القادر"، ولا ننسى الأستاذ الذي ساعدنا كثيرا الأستاذ الفاضل "بن طاطا أمين" اللذان مثلا رمزا للجدية والعمل والعطاء اللذان ساعدانا بتوجيهاتهما النيرة، كما أحاطانا بالرشد والنصح طيلة هذا البحث .

إلى كل من يعرفنا من قريب .

بن ناصر زهية

إهداء

فخر وشرف أن أعتز بهما فوق الواجب، وأن أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة ومن علموني على أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر برا وإحسانا و وفاءا لهما : والدي العزيز ووالدتي العزيزة .

وإلى من كانوا عونا لي في رحلة بحث أخي الحبيب وزوجي الغالي محمد .

إلى من كافئني ونحن فشق الطريق معا نحو النجاح بمسيرتنا العلمية رفيقة دربي بناصر زهية .

وأخيرا إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو بعيد في اتمام الدراسة وأن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة .

بعلي زهرة

إهداء

أحمد الله عز وجل على عونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي إلى مدرسي الأول في الحياة .

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره .

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى التي صبرت على كل شيء وكانت سندي في الشدائد، وكان دعواها لي بالتوفيق أتبعتني خطوة بخطوة في عملي، نبع الحنان أمي .

إلى عائلتي وأحبائي .

أخوتي، مليكة وأولادها، جميلة وأولادها، أخي الغالي جمال وزوجته ربيعة .

إلى خطيبي الذي ساندني وحكمني لأختم هذا العمل ليدريسي عبد القادر وعائلته إلى صديقتي بعلي زهرة زميلتي في العمل وكل صديقاتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة .

إلى كل عائلتي بن ناصر من قريب أو من بعيد .

إلى كل من نسيهم قلمي إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب .

إلى كل من يؤمن بأني بذرة نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى .

بن ناصر زهية

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
آية قرآنية	
شكر وتقدير	
الإهداء 1	
الإهداء 2	
قائمة الاشكال	
الفهرس	
مقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول : المخزونات والنظام المحاسبي المالي (Scf)	
تمهيد	4
المبحث الأول : عموميات حول المخزونات	6
المطلب الأول : مفهوم المخزونات وأهميتها	6
المطلب الثاني : أنواع المخزونات ووظائفها	8
المطلب الثالث : دورة المخزونات	10
المبحث الثاني : الجانب التحليلي للمخزونات	13
المطلب الأول : ماهية الجرد	13
المطلب الثاني : تقييم المخزونات وطرق جردها	15
المطلب الثالث : معالجة التفاوت الذي يظهر نتيجة عملية الجرد	24
المبحث الثالث : نظرة حول المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 المخزونات	26
المطلب الأول : ماهية معايير المحاسبة الدولية	26
المطلب الثاني : المعيار المحاسبي الدولي رقم 02	29
المطلب الثالث : مفاهيم أساسية حول المعيار الدولي 02	31
المبحث الرابع : النظام المحاسبي المالي	34
المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي	34
المطلب الثاني : أهمية وأهداف ومميزات، مكونات النظام المحاسبي المالي	34
المطلب الثالث : طبيعة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات	42
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني : المؤسسة المالية ومعالجة المخزونات بها وفق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	44
المبحث الأول : مدخل عام حول المؤسسة المالية	45
المطلب الأول : مفهوم المؤسسة المالية	45
المطلب الثاني : طبيعة المؤسسات المالية وتمييزها عن الأنظمة المشابهة لها	45

المطلب الثالث : أهداف المؤسسة المالية	48
المبحث الثاني : المؤسسات المالية في الجزائر	50
المطلب الأول : البنك	50
المطلب الثاني : شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر	51
المطلب الثالث : البورصة	52
المبحث الثالث : المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة المالية	53
المطلب الأول : مفهوم المعالجة المحاسبية	53
المطلب الثاني : تقييم المخزونات وأهمية وأهداف التقييم	53
المطلب الثالث : المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية في المعالجة المحاسبية للمخزون	54
المبحث الرابع : التسجيل المحاسبي للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة المالية	55
المطلب الأول : مفهوم التسجيل المحاسبي	55
المطلب الثاني : الفرق بين المخزون في الشركات التجارية والبنوك كمؤسسة مالية	55
المطلب الثالث : التسجيل المحاسبي لعملية شراء البضائع (المخزونات) في المؤسسة المالية	56
خلاصة الفصل	59
خاتمة	60
قائمة المراجع	62
الملخص	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	دورة المخزون في المؤسسة التجارية	11
02	دورة المخزون في المؤسسة الصناعية	12
03	مكونات النظام المحاسبي المالي	38
04	طبيعة عمل المؤسسات المالية	46

مقدمة

يعتبر الاقتصاد الوطني لكل دولة مقياسا لمدى مواكبتها للاقتصاد العالمي، لذلك تسعى كل دولة لتطوير العجلة الاقتصادية وتسريعها لضمان البقاء ضمن المنافسة العالمية، وهذا ما يجعلها تجدد التنظيمات والقوانين التي تحكم اقتصادها الوطني .

ومن بين هذه التنظيمات النظام المحاسبي الذي يلعب دورا بارزا في تنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي للمؤسسات كونه تقنية كمية تستعمل في معالجة البيانات الناتجة عن نشاط المؤسسة حيث يتم استخدام مخرجات هذا النظام من عديد المستخدمين سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها، ولقد اعتمدت الجزائر المخطط المحاسبي الوطني منذ عام 1975، ولكن التطور المستمر في قطاع الأعمال أدى إلى ظهور موضوعات جديدة تتطلب متابعة من الفكر المحاسبي وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير النظم والقواعد المحاسبية لتستجيب لتلك التغيرات الجديدة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة .

ولقد عمدت الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجيد، حيث يهدف هذا النظام إلى وضع معايير تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتي بدأت مع الإرتباطات الجديدة للجزائر والتحولات الاقتصادية الحالية التي قامت بها الجزائر، بتبنيها النظام المحاسبي المالي والذي لديه دور هام في معالجة المخزونات .

وتعتبر المعالجة المحاسبية للمخزون على أنها القدرة على القياس والتحليل من قبل المؤسسة في تحديد موقعها المالي، كما وأنها تمثل الحاجة إلى قياس أداء العمليات أو الفوائد فترة زمنية معينة .

ومن خلال بحثنا سنتطرق إلى معالجة أحد أهم عناصر النظام المحاسبي والذي يتمثل في المخزون باعتباره دعامة رئيسية، وعامل مهم في تحريك النشاط العادي للمؤسسة، وهذا وفق النظام المحاسبي المالي الجديد .

الإشكالية :

وعلى اعتبار أن المخزونات تعد عنصرا حساسا ومؤثرا على نشاط المؤسسة فإن هذا يقودنا إلى طرح التساؤل التالي :

كيف تتم المعالجة المحاسبية والتقييم لبند المخزونات وفقا للنظام المحاسبي المالي ؟

وللإجابة على هذا التساؤل لابد من طرح الاسئلة الفرعية الآتية :

- ✓ ما هو مفهوم النظام المحاسبي المالي والمخزونات ؟
- ✓ ما هي خصائص المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمخزونات ؟
- ✓ ما هي الاجراءات والعمليات المتبعة لمعالجة المخزون في الجزائر ؟

وللإجابة عن مجمل هذه الأسئلة سيتم الانطلاق من الفرضيات التالية :

- ✓ إن المعالجة المحاسبية للمخزونات في الجزائر تستمد مبادئها من المعايير المحاسبية الدولية .
- ✓ إن الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية الجديدة في الجزائر سوف يؤدي إلى تحسين المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة .
- ✓ تكمن أهمية جرد المخزونات في تحديد كميات وقيم المخزونات بعد كل عملية أو بعد كل دورة .

اسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب أدت إلى اختيار الموضوع نوجزها فيما يلي :

- ✓ باعتبار الموضوع يدخل في مجال التخصص .
- ✓ رغبة منا في اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .
- ✓ اهتمامنا الشديد بالمجال المحاسبي .
- ✓ بداية تطبيق النظام المحاسبي الجديد على المؤسسات الجزائرية .
- ✓ المرحلة التي تعيشها المؤسسة والتي تتطلب التحكم في تكاليف التخزين والعمل على استغلال طرق تقييم المخزون طبقا للأهداف والطرق .

أهمية الموضوع :

تركيز الاهتمام على أحد أهم عناصر أصول المؤسسة، ألا وهو المخزون، حيث يشمل هذا الموضوع أهميته من الاتجاه الدولي نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، من أجل الحد من المشاكل التي تطرحها التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي بهدف تعميم استخدام القوائم المالية من خلال القراءة والفهم المحدد لها لهذا قد تبنت الجزائر حاليا تطبيق نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع تلك المعايير، وذلك في سياق التحولات التي يعرضها الاقتصاد الجزائري .

وتزداد أهمية هذا الموضوع كوننا نتكلم على عنصر مهم وذو حركة في المؤسسة ألا وهو المخزون، وبذلك الوقوف على الآثار الواردة في هذا النظام وفي كيفية معالجته .

أهداف الموضوع :

إن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وراء هذا البحث هي :

- ✓ التعريف والإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية .
- ✓ ابراز مختلف العمليات التي يقوم بها المحاسب في معالجة المخزونات .
- ✓ محاولة لفت الباحث والقارئ حول أهمية الموضوع .

منهجية الموضوع :

تخلل دراسة الموضوع الأسلوب الوصفي التحليلي، فالوصف استخدم في التعبير والسرد للظواهر كما هي في الواقع كوصف كل ما يتعلق بالمحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية والمخزونات، أما الأسلوب التحليلي فقد كان له نصيب في تحليل البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة .

هيكل الدراسة :

من أجل تغطية هذا البحث سنقوم بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول والذي يحتوي على مفاهيم عامة حول المخزونات والنظام المحاسبي المالي، ويعتبر كمدخل للدراسة، وكانت الغاية من إعطاء نظرة عن هذه المفاهيم من أجل توضيح خصائصها وأهميتها بشكل صحيح تخدم مصلحة المؤسسة أو الدولة .

أما الفصل الثاني، فقد تمحور حول المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات المالية الذي نتناول أعمال نهاية السنة .

المؤسسات المالية وطبيعتها والمؤسسات المالية في الجزائر

وانتهت الدراسة بالفصل الثالث والذي هو عبارة عن دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي BEA مبرزين من خلال الدراسة أهمية المعالجة المحاسبية في المؤسسة المالية، وذلك في اربع مباحث تناول المحبث الأول البطاقة الفنية للبنك الخارجي الجزائري BEA، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري BEA ثم المبحث الثالث الذي سندرس فيه وظيفة التخزين في البنك الخارجي الجزائري BEA وإجراءاته وأخيرا المبحث الرابع الذي سنبين فيه المعالجة المحاسبية للمخزونات في البنك .

الفصل الأول: المخزونات والنظام المحاسبي المالي SCF

تمهيد :

تبرز أهمية المخزونات من خلال الدور الذي تلعبه في الحفاظ على المنشأة التي تهدف إلى الاستمرارية وتحقيق الهدف الرئيسي، وهو البقاء من خلال تحقيق الأرباح، ولعل الأهمية التي أخذها عناصر المخزونات ترجع إلى القيمة المضافة التي يحققها للمؤسسة في شكل الأرباح المتأتية خاصة من الأنشطة العادية لها .

نظرا للأهمية التي تحظى بها المخزونات إرتأينا التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للمخزونات من خلال توضيح عدة مفاهيم متعلقة بها وأنواعها ووظائفها، كما سنحاول التطرق إلى الجانب التحليلي من حيث التقييم والجرد بالإضافة إلى دراسة المخزونات حسب المعايير المحاسبية الدولية، كما قد جاء النظام المحاسبي المالي للتقرب وتوحيد النظام المحاسبي الجزائري مع باقي الأنظمة والمعايير المحاسبية الدولية، وباعتبار المخزونات جزء من النظام المحاسبي وأهميتها البالغة والكبيرة في استمرار ونجاح المشاريع الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من أجل الخروج بقوائم مالية موحدة .

لذا سيتم عرض أساسيات عن المخزونات والنظام المحاسبي المالي، ونظرة حول المعايير الدولية الخاصة في هذا الشأن، وكيفية التسجيل المحاسبي نفصلها أكثر في المباحث التالية .

المبحث الأول : عموميات حول المخزونات .

- المطلب الأول : مفهوم المخزونات وأهميتها .
- المطلب الثاني : أنواع ووظائف المخزونات .
- المطلب الثالث : دورة المخزونات .

المبحث الثاني : الجانب التحليل للمخزونات .

- المطلب الأول : ماهية الجرد .
- المطلب الثاني : طرق تقييم المخزونات وجرد المخزونات .
- المطلب الثالث : معالجة التفاوت الذي يظهر نتيجة عملية الجرد .

المبحث الثالث : نظرة حول المعايير وطبيعة المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المخزونات .

- المطلب الأول : ماهية المعايير المحاسبية الدولية .
- المطلب الثاني : المعيار الدولي رقم (02) .
- **المبحث الثالث : مفلهيم حول المعيار الدولي (02) .**

المبحث الرابع : النظام المحاسبي المالي .

- المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي .
- المطلب الثاني : تعريف النظام المحاسبي المالي وأهميته .
- المطلب الثالث : أهداف النظام المحاسبي المالي .

المبحث الأول : عموميات حول المخزونات

1- المطلب الأول : مفهوم المخزونات وأهميتها .

أولا : تعريف المخزونات

هناك تعاريف أعطيت للمخزونات نذكر منها .

تعريف 01 :

مفهوم المخزون : يشمل المخزون جميع الموارد والأجزاء والتجهيزات والأدوات والبضاعة في دور التصنيع والبضاعة المسجلة في سجلات المنظمة والمتواجدة ماديا في المخازن أو المستودعات أو المعامل أو المحلات العائد لتلك المنظمة [1].

فالمخزون هو عبارة عن تلك الموارد والمنتوجات التي تحتفظ بها المؤسسة في مكان معين يسمى المخزن، وذلك لحين الحاجات .

تعريف 02 :

"يعتبر المخزون من أكثر الأصول المتداولة في معظم الوحدات الاقتصادية، وذو وزن نسبي عالي جدا يتطلب قياسه دقة كبيرة نظرا لتأثيره على ارباح المنشأة، وعلى مرطزها المالي، وكذلك يؤثر على حقوق الملكية، ويؤثر على تكلفة البضاعة " [2]

تعريف 03 :

" كما يعرف المخزون فيشكله العام بأنه مجموعة من المواد والسلع المتراكمة في انتظار استخدامها في الأجل القريب، والذي يسمح بتزويد المستعملين على ضوء احتياجاتهم في الوقت المناسب للإنتاج والتوزيع "[3].

كما يمثل المخزون جزء من الأصول المتداولة [4]،" كما أنه ما هو إلا أموال مستثمرة " [5]

---

[1] عبد اللطيف الجاسم، النظرية والتطبيق في إدارة المخازن، جامعة بغداد، 1972، ص : 17.

[2] وليد ناجي الجبالي، النظرة المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة الدانمارك 2008، ص : 18 .

[3] أ. فالتة اليمين، إدارة المخزون باستخدام التقنيات الكمية الحديثة لتخفيض التكاليف، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 12 شارع حسين كامل سليم، ألماضة، مصر الجديدة، القاهرة، ص 37 .

[4] هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، طبعة ثانية، الجزائر، 2000، ص : 101.

[5] ماضي محمد توفيق، إدارة وضبط المخزون، الدار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006، ص : 12.

ثانيا : أهميتها

"قد تصل قيمة المخزون السلعي إلى نصف متوسط الاستثمارات في المؤسسات ومن هنا تصبح أهمية التخزين، والإشراف والمراقبة على المخازن واضحة في الكثير من المشروعات وخاصة الصناعية، ومن الأسباب الأخرى التي تضاف إلى أهمية التخزين علاقتها بالعمليات الانتاجية التي جيب العمل على استمراريتها، وبدون زيادة غير ضرورية في الاستثمارات في المخزون السلعي، كما تعمل المخازن أيضا كمساعد للمشتريات في الاحتفاظ بسجلات صحيحة للمراقبة على المخزون السلعي، وكذلك تقديم النصائح فيما يتعلق بشراء الأجزاء والمواد والسلع للمحافظة على المشتريات الصحيحة من المخزون منها "[1].

" يخدم المخزون أهم نشاطين رئيسيين في المنظمة الصناعية وهما : الإنتاج والتسويق "[2].

كما تتجلى أهمية المخزونات بالنسبة للمؤسسة في ثلاث مستويات رئيسية هي :[3]

1- التأمين والحماية ضد المخاطر:

وتظهر نتيجة الحاجة للاحتفاظ بالمخزون بالحسبان عند اعداد المؤسسة لخططها الانتاجية، والتسويقية، ومن الأسباب التي تدخل ضمن هذه المجموعة ما يلي :

- ✓ احتمالات زيادة الطلب الفعلي لبعض الاصناف على حجم الطلب والتوقع عليها .
- ✓ احتمالات طول فترة التوريد عن المتوسطات المتوقعة مما يؤدي إلى تأخير وصول المواد المطلوبة عن المواعيد المحددة لها، وقد يحدث هذا التأخير نتيجة ظروف خارجة عن إدارة المؤسسة .
- ✓ تغير الاحتياج ات من المواد من فترة إلى أخرى نتيجة بعض المشكلات الفنية في التصنيع مثل التلف أو نتيجة لعدم الانتظام في معدلات الانتاج بين المراحل الانتاجية المختلفة .
- ✓ احتمالات تلقي المؤسسة لطلبيات طكارئة ورغبتها في تجنب حاقد يحدث من عدم الوفاء بتلك الطلبيات في مواعيدها .

2- الاستقرار والاستمرار:

ويتعلق أساسا برغبة المؤسسة في استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة لديها بأكبر كفاءة ممكنة وتحقيق نوع من الثبات أو الاستقرار النسبي، ومن أهم العوامل التي تساعد على هذا الاستقرار ما يلي :

[1] صلاح الشفاوي، الأصول العملية للشراء والتخزين، مؤسسة شباب الجامعة بيروت، 2000 م ، ص 261 .
[2] أ. فالتة اليمين ، المرجع السابق، ص 37 .
[3] محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الجزائر، الصفحات الزرقاء 2010، ص 166 .

- ✓ المرونة في التخطيط وجدولة العمليات الانتاجية من خلال توفير الموارد اللازمة لمقابلة التوسعات المترتبة بالقدر المناسب .
- ✓ الموازنة بين معدلات الانتاج بيم المراحل المختلفة للانتاج، وذلك عن طريق الاحتفاظ بالكميات المناسبة من المواد تحت التشغيل .
- ✓ تحقيق الثبات أو الاستقرار النسبي في كل من حجم العمالة ومعدلات الانتاج، وذلك من خلال الانتاج بمعدلات ثابتة والاحتفاظ بالكميات الإضافية لحين الحاجة إليها .
- ✓ تحسين مستوى خدمة العملات وكسب ثقتهم عن طريق السرعة في مواجهة التغيرات في طلباته دون تأخير او تعطيل للعمل في المؤسسة .

3- تحقيق وفرات اقتصادية :

وتكن هذه الأهمية في رغبة المنشأة في تحقيق بعض المنافع الاقتصادية سواء في شكل أرباح أو في شكل تخفيضات للتكاليف والأضرار المرتبطة بالمخزون، ومن بين العوامل المؤثرة في ذلك ما يلي :

- ✓ الاستفادة من خصم الكمية، فكثير ا ما يقوم الموردون بتخفيض اسعار البيع في حالة قيام العميل بشراء كميات كبيرة، وفي مثل هذه الحالة قد المنشأة أنه من الأفضل الشراء بكميات كبيرة للاستفادة من هذه الميزة .
- ✓ الاستفادة من تقلبات الأسعار في السوق، وغالبا ما يشار إلى هذا الدافع التخزين باسم المضاربة ومضمونها قيام المنشأة بشراء كميات معينة من بعض المواد في أوقات انخفاض أسعارها وتخزينها بقصد بيعها مستقبلا عن ارتفاع الاسعار في السوق [1]

المطلب 02 : أنواع ووظائف المخزونات

أولا : أنواع المخزونات

"على الرغم من أن هناك العديد من التقسيمات لأنو اع المخزون إلا أننا سوف نكتفي بعرض التقسيم على أساس الوظيفة التي يؤديها المخزون والذي اقترحه (Perterson ond silver) وهو يتكون من أربعة مجموعات أساسية :

1- مخزون ناتج من الشراء على شكل دفعات كبير الحجم : والوظيفة الأساسية لهذا الجزء من المخزون هو تحقيق وفرات الشراء .

[1] محمد بوتين، المرجع السابق، ص : 167 .

2- مخزون لاستخدام متوقع : وهو مخزون متراكم في فترات انخفاض الطلب عن معدلات الانتاج لمواجهة الطلب في فترات زيادة الطلب والوظيفة الاساسية لهذا الجزء هو تحقيق مستوى غير متذبذب من الانتاج على الرغم من تذبذب مستوى الطلب .

3- حد الأمان : وهي احتياطي المخزون الذي يتم استخدامه في حالات تأخر التوريد أو زيادة معدل الاستخدام عن المتوسطات المتوقعة والوظيفة الأساسية له الحفاظ على مستوى معين وتقليل احتمال نفاذ المخزون لتفادي أثره على المستهلك أو عدم انتظام العملية الانتاجية .

4- مخزون تحت التشغيل : وهو مخزون لازم لطبيعة العملية الصناعية التي تستغرق وقتا سواء كمواد خام مخزنة أو تحت التشغيل أو منقولة من مكان لآخر والوظيفة الأساسية هنا هو جعل العملية الانتاجية ممكنة، فبغيره يصعب القيام بإنتاج السلعة أو تسويقها .

ثانيا : وظائف المخزونات

للمخزونات عدة وظائف سنحاول تجسيدها فيما يلي :[1]

1- إيجاد التوازن بين المراحل المختلفة للعملية الانتاجية : من أهم وظائف المخزون الحد من احتمال توقف أي عملية من العمليات الصناعية بسبب عدم توفر الواد فإن حدث هذا الخلل في الآلات الموجودة بالعملية المعنية فإن هذا يؤدي بالتبعية إلى توقف العمل بالعملية التالية لها، ولتفادي ذلك تنشأ محطات لتخزين بين العمليتين، بحيث لا يؤثر توقف العملية الأولي في نشاط العملي ثانية، ولنفس السبب يجب انشاء مخازن للمنتج النهائي بين العملية الانتاجية والعملية التوزيعية حتى لا تتأثر العملية الانتاجية نفسها .

2- خدمة افضل للعملاء : يحقق المخزون أيضا خدمة أفضل للعملاء عن طريق توفير الكميات اللازمة لهم من المنتجات في السوق في أي وقت ذلك لعدم توفر منتجات بصفة منتظمة في السوق قد يدفعهم إلى التعامل مع شركات منافسة، أو قد يدفعهم إلى استخدام منتجات في السوق في أي وقت ذلك لعدم توفر المنتجات البديلة لذلك يساعد المخزون إدارة المبيعات على تسليم المنتجات للعملاء في التواريخ المتفق عليها .

3- الموازنة بين العرض والطلب : يعتبر المخزون وسيلة لموازنة العرض مع الطلب، ففي حالة زيادة الطلب على العرض يلجأ إلى يد العجز عن طريق المخزون، وفي حالة ما انخفض الطلب عن العرض حيث يلجأ إلى الفائض على المخزون يستغل في مراحل لاحقة .

[1] عادل حسين : التنظيم الصناعي وإدارة الانتاج، دار النهضة العربية للصناعة والنشر لبنان 1988 م، ص 271-273 .

4- الحفاظ على استمرارية الانتاج : الكث ير من السلع تكون معمرة، وبالتالي فهي متواجدة في السوق بالاستمرار يمكن لإدارة الانتاج أن تقتنيها في أي وقت تشاء، غير أن بعض السلع الأخرى تكون سريعة التلف، والبعض الآخر منها يكون موسمي حيث تظهر بكميات كبيرة في موسم الجني ثم يتناقص تواجدها في السوق، ولضمان تزويد المصنع باستمرار يلجأ إلى شرائها بكميات كبيرة في موسم الجني، وتأخذها في ظروف تسمح بالحفاظ على خواصها للاستعمال عند الطلب مما يسمح باستمرارية العملية الانتاجية على مدار السنة .

5- تخفيض تكاليف الانتاج : سياسة التخزين الناتجة تسمح للمؤسسات الانتاجية بإنتاج كميات كبيرة حتى وإن كان الطلب أقل من الإنتاج، وهذا ما يسمح بتخفيض كلفة انتاج المؤسسة المنتجة الواحدة .

كما يسمح التخزين من الشراء بكميات كبيرة وهذا ما يخفف من سعر المؤسسة المشتراة نتيجة للخصومات بسبب الشراء بكميات كبيرة إضافة إلى انخفاض تكاليف النقل ومختلف النفقات المتعلقة بالتخزين .[1]

المطلب 03 دورة المخزونات

تعرف دورة المخزون على أنها تدقق مكونات المخزونات وفقا لمجموعة من الخطوات المتتابعة، وهي تبرز العلاقة بين المكونات المختلفة للمخزون من ناحية، وكذلك العلاقة بين المخزون وعناصر الأصول المتداولة الأخرى من ناحية أخرى وتختلف دورة المخزون من مؤسسة إلى حسب نشاط هذه الأخيرة وتختلف دورة المخزون حسب نوعية المؤسسة .

1- دورة المخزون في المؤسسة التجارية : تبدأ دورة المخزون في المؤسسة التجارية بشراء البضاعة بغرض إعادة بيعها لاحقا، فتخزن من المخازن لاحقا عند البيع، وتتحول إلى مبيعات سواء نقدا أو لأجل وفي مرحلة التحصيل التي تستخدم سواء لتسديد الموردين أو لشراء بضاعة أخرى لتبدأ دورة جديدة ونلخص هذه الدورة من الشكل التالي :[2]

[1] محمد راتول، بحوث العمليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص : 350 – 351.

[2] عبد الوهاب نصر علي ، مبادئ المحاسبة العامة وفقا للمعايير الدولية في الجرد والتسويات الجردية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص : 16.

الشكل رقم (01) : دورة المخزون في المؤسسة التجارية

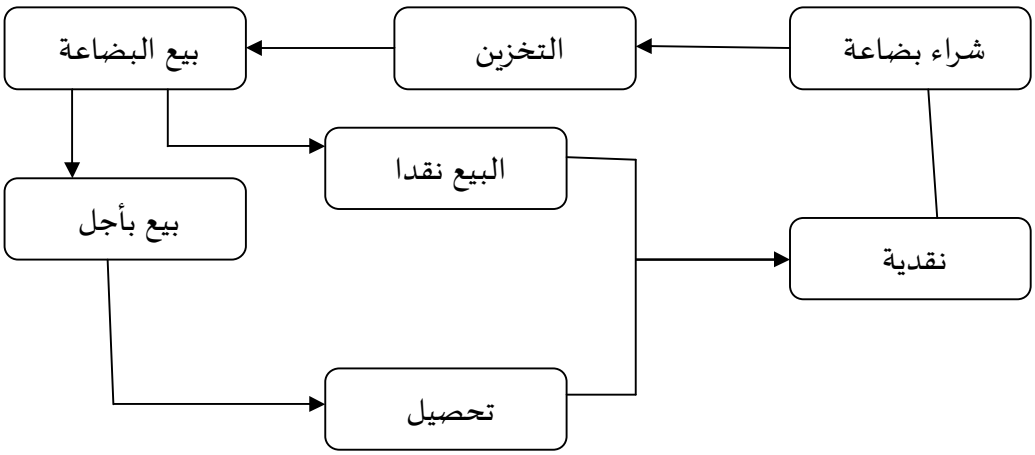

المصدر: بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار هومة الجزائر، 2010، ص : 131.

2- دورة المخزون في المؤسسة الصناعية :

تبدأ دورة المخزون في المؤسسة الصناعية بشراء المواد الأولية واللوازم نقدا أو على الحسابات تخزن إلى حين الحاجة إليها في عملية الانتاج، فتخرج من المخازن فينخفض المخزون بقيمة العناصر المستخدمة بنفس القيمة تضاف إلى المنتج قيد الصنع كعنصر من تكلفة الإنتاج، ومن مرحلة الإنتاج قيد الصنع تواصل عملية الإنتاج في تحويل المنتج قيم الصنع إلى منتج الصنع ليخزن إلى حين الحاجة إليه [1]، كما يمكن أن تمثل دورة المخزون في المؤسسة كما يلي :

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص 134 .

الشكل رقم (02) : دورة المخزون في المؤسسة الصناعية

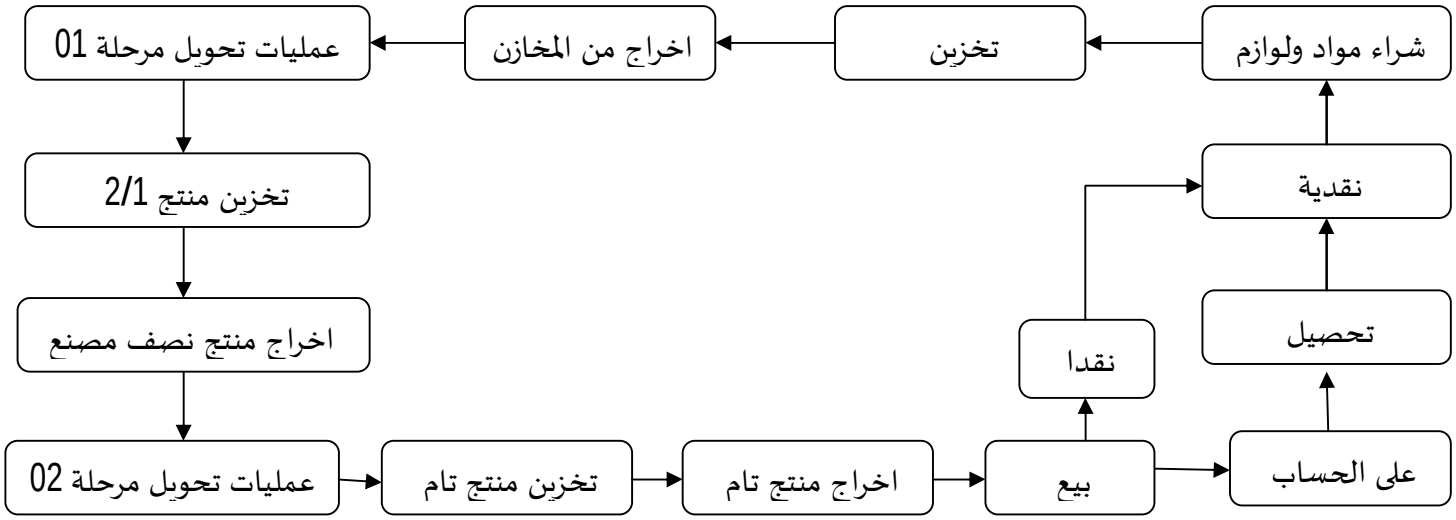

المصدر: بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 134.

المبحث الثاني : الجانب التحليلي للمخزونات

المطلب الأول : ماهية الجرد

من أجل تحديد وتقييم المخزونات بالمخازن لابد من القيام بالجرد في بداية الدورة، وذلك بإعادة التقييم للوصول إلى المساواة بين الأرصدة المحاسبية والقيم الموجودة فعلا بالمخازن .

الفرع الأول : تعريف الجرد

"الجرد هو عبارة عن مجموعة إجراءات يتم خلالها فحص وقياس وضبط جميع المواد التي في حوزة ومسؤولية المخازن، وتبويبها في جداول الجرد من جهة، ومن جهة جمع كافة المعلومات المتعلقة بهذ المواد من السجلات والمستندات والدفاتر المخزنة، ثم التأكد من مدى مطابقة الأرصدة الفعلية مع الأرصدة الدفترية، والكشف عن أي فرق بينهما والبحث عن سببه، وتسوية الرصيد على أساس الرقم الفعلي "[1]

"حصر المخزون الفعلي وتدقيق الرصيد الدفتري والتأكد منه كما ونوعا وجودا وضبطه بصورة فعلية على ضوء النتائج الفعلية "[2].

يمكن تلخيص هذه التعاريف في النقاط التالية :

- التعرف على مواطن الخلل في أنظمة التخزين .
- معرفة المركز المالي للمشروع في نهاية السنة .
- اكتشاف النقص أو العجز أو الزيادة في الكميات المخزنية .
- التأكد من سلامة وصحة الأرقام .
- مطابقة الأرصدة الفعلية للمخزون مع الأرصدة الدفترية .

الفرع الثاني : أهداف الجرد .

الغرض الرئيسي للتسويات الجردية هو الفصل بين حسابات النتيجة أو حسابات قائمة الدخل التي ينتهي وجودها عادة بانتهاء الفترة المالية، وحسابات المركز المالي (الميزانية) والتي يستمر وجودها عادة للفترة اللاحقة كل ذلك بقصد تحقيق غرضين أساسيين هما:

[1] محمد العدوان ،وآخرون، إدارة الشراء والتخزين، داء الصفاء والنشر ، الأردن، 2006، ص247 .

[2] سعود خضر، حمد البيسي ، دراسات في التخطيط ورقابة المخزون، دار الحرية للطباعة، العراق، 1997، ص 213 .

1- التأكد من أنه قد خصص للفترة المحاسبية الجارية نصيبها العادل من الإيرادات والمصروفات والأداة المحاسبية التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض هي قائمة الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل .

2- التأكد من أن حقوق المنشأة أو موجوداتها في نهاية الفترة المحاسبية وما على هذه الحقوق من مطالبات أو التزامات سواء اتجاه الغير أو اتجاه الملاك قد تم قياسها والإفصاح عنها على أسس سليمة وعادلة والأداة المحاسبية المستخدمة لتحقيق هذا الغرض هي الميزانية أو قائمة المركز المالي .

- توضيح أي ضعف في نظام الرقابة على المخزونات .
- يبين عدد وحجم النقص أو الزيادة الذي يتم التوصل عليه بواسطة الجرد، مما يوضح كفاءة طرق التخزين والنظم المطبقة بوجه عام .
- مقارنة الأرقام التي توضح رصيد المخزون بالواقع الفعلي الموجود في المخازن .[1]
- اكتشاف نقاط القوة في نظام المخازن أو في إجراءات السيطرة المخزنية .[2]
- حصر، عد وقياس المخزون وتسجيل نتيجة الحصر والعد والقياس .
- التأكد من دقة القيد والسرقة حيث يمكن محاسبة المسؤولين .

الفرع الثالث : أنواع الجرد

1- الجرد الدفتري (المحاسبي) : وهو مجموعة الإجراءات التي تناول مراجعة أرصدة المخزون من واقع السجلات، والمستندات الموجودة في قسم مراقبة المخزون مع مثيلاتها في سجلات المخازن أو المستودعات التابعة للمؤسسة (منشأة) وذلك بهدف التأكد من مطابقتها أو اكتشاف الانحرافات فيما بينها نتيجة الخطأ في القيد أو التسجيل في الدورة المستندية وغير من الأسباب .[3]

2- الجرد المفاجئ : يكون الهدف منه التفتيش أو الرقابة المباشرة على حركة الاصناف المخزونة وقد يقوم به مدير الموارد أو مسؤولو الإدارة العليا على عينة من المواد يتم اختيارها عشوائيا بين الأصناف الأكثر أهمية في المؤسسة (المنشأة) أو تلك التي تكون أكثر عرضة للتلاعب وذلك بهدف التأكد من سلامة عمليات الصرف والتسليم والقيد في سجلات المخازن ولا يجود وقت محدد لإجراء هذا النوع من الجرد، بمعنى أنه قد يتم قبل أو اثناء أو بعد الجرد الشامل سواء كان دوريا أو مستمدا .[4]

[1] سعد الدين عشماوي : الشراء والتخزين، دار الزهراء السعودية، بدون سنة النشر، ص 272.
[2] محمد الصيرفي : مرجع سابق، ص 415 .
[3] حمزة بشير أبو عاصي ، مبادئ المحاسبة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الأردن، 2000، ص : 15.
[4] أبو فضلي، إدارة المخازن، دار المناهج للنشر والتوزيع والطباعة، السعودية، 2006، ص : 28 .

3- الجرد الفعلي (المادي) : تقوم المؤسسة بالتعداد المادي لعناصر المخزون من مواد وبضاعة ومنتجات على مختلف أنواعها ثم تحديد قيمة هذا المخزون، ويجب إعطاء كل العناية لهذه العملية بهدف إجراءها بصورة دقيقة وسليمة وذلك لأن كل تضخيم لقيمة المخزون آخر المدة سيجعل نتيجة الدورة تظهر أقل من قيمتها الفعلية، ونلاحظ أن عملية حساب النتيجة واعداد الكشوف المالية تتطلب من المؤسسات إجراء الجرد المادي أو الإحصائي للمخزون .[1]

المطلب الثاني : تقييم المخزونات وطرق جردها

أولا : تقييم المخزونات

- تقيم البضاعة والمواد واللوازم بتكلفة الشراء التي تشمل سعر الشراء مضاعفا إليها بجميع التكاليف المقتضاة لإيصالها إلى المؤسسة .
- تقيم المنتجات الوسيطية والمنتجات المصنعة والسلع قيد الانتاج، بتكلفة الانتاج التي تشمل تكلفة شراء المواد واللوازم مضافا إليها التكاليف المباشرة وغير المباشرة الأخر ى التي تحملها المؤسسة لتصنيع هذه المنتجات .
- المادة 123-3 من النظام المحاسبي المالي على "عندما لا يمكن تحديد تكلفة الشراء أو الانتاج بتطبيق القواعد للتقييم، فإن المخزونات يتم تقييمها بتكلفة الشراء أو انتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في اقرب تاريخ لشراء أو انتاج الأصول المذكورة " .

أما المادة 123 -4 من النظام المحاسبي المالي تنص على أنه في حالات ما إذا كان [2] أي تقييم على أساس التكاليف تنجز عنه قيود بالغة الإفراد أو غير قابلة للإنجاز فإن الأصول في شكل المخزونات (من غير التموينات) يتم تقييمها بتطبيق تخفيض يناسب هامش الربح الذي يطبقه الكيان في كل فئة من فئات الأصول على سعر البيع عند حلول تاريخ اقفال السنة المالية .

تنص المادة 123-6 على "يتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باعتبار السلطة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (PEPS oufifo) وإما بمتوسط كلفة شرائها أو انتاجها المرجحة H .[3]

[1] عبد الرحمن عطية : المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر، حياطي ، الجزائر، 2009، ص : 141.

[2] بن بوثلجة أمينة، التسيير المالي والمحاسبي أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي scf بريكة الجزائر لا يوجد تاريخ للنشر، ص : 70.

[3] بن بوثلجة أمينة، مرجع سابق، ص : 71.

بحيث :

يؤثر تقييم المخزون السلعي على كل من نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، ولا توجد طريقة واحدة للتقييم يتفق عليها المحاسبون وإنما توجد عدة طرق محاسبية متاحة للمنشأة أن تختار واحدة منهم لاستخراج تكلفة مخزون آخر المدة، أهمها .[1]

*** أسلوب** متوسط التكلفة المرجع : يتم استخراج متوسط التكلفة المرجح بقسمة تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على عدد الوحدات المتاحة للبيع وبعد ذلك يتم ضربه بعدد الوحدات المتبقية آخر الفترة لاستخراج تكلفة مخزون آخر الفترة أو يمكن التعبير عن ذلك كالتالي :

متوسط التكلفة المرجح = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع / عدد الوحدات المتاحة للبيع .

تكلفة مخزون آخر الفترة : متوسط تكلفة المرجح x عدد الوحدات للمخزون المتبقية آخر الفترة .

*** أسلوب** الوارد أولا صادر أولا : يقوم هذا الأسلوب على أساس افتراضات البضاعة التي تسلم إلى المخازن أولا تباع أولا، ويعني هذا ضمانا أن مخزون آخر القفترة يتكون من آخر عمليات الشراء، ويتم تقييمه وفقا لأحداث الأسعار، بينما تقيم تكلفة البضاعة المباعة في جزء منها بأسعار مخزون آخر الفترة الماضية وفي الجزء الآخر بأسعار المشتريات التي تمت في بداية وخلال العام .[2]

أسلوب الوارد أخيرا صادرا أولا : وهذه الطريقة عكس الطريقة السابقة حيث تعتمد على نظرية أن ما يتم شراؤه أخيرا يتم صرفه للإنتاج أو بيعه أولا، أي أن المخزون المتبقي آخر السنة سوف يكون أول مشتريات تم شراؤها بأقدم الأسعار، لذا نجد أن المخزون آخر المدة يتألف من أقدم مشتريات تم شراؤها .[3]

أسلوب التمييز المحدد : تعلمت هذه الطريقة على ضرورة فصل كمية ترد إلى المخازن بسعر مختلف عن الكميات الأخرى، ومؤدي ذلك أنه طالما يمكن تحديد التكاليف الخاصة بمنتجات معينة، سواء كانت مشتراة أو منتجة بمعرفة المنشأة، فيجب تقييم المتبقي من هذه المنتجات في نهاية الفترة بتكلفته الفعلية، ويمكن أن

[1] مصطفى يوسف كمال وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية (الأصول العلمية والعملية)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2012، ص 285 .

[2] وصفي عبد الفتاح أو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص : 350.

[3] مصطفى يوسف كافي وآخرون، مرجع سابق، ص: 289 – 290 .

تكون هذه الطريقة مناسبة في حالة قلة عدد بنود المخزون كما هو الحال في تجارة السيارات والثلاجات وأجهزة التلفزيون مثلا .[1]

ثانيا : طرق جرد المخزون

1- طريقة نظام الجرد الدائم :

نظام الجرد الدائم : هو نظام منتج في المؤسسات التي تتميز مبيعاتها بتكلفة مرتفعة نسبيا ويكون عدد عمليات البيع كل يوم محدود، ولهذا يكون من السهل التعرف على عنصر مباع وهذه حالة المؤسسات التي تبيع الأجهزة المعمرة، كالثلاجات، التلفزيون أو السيارات ....الخ بإمكان تسجيل تكلفة البضاعة المباعة لكل تكلفة بيع وتسجل في حساب المخزون كل وحدة تضاف له أو تسحب منه يوميا لذا يسمى هذا النظام المخزون المستمر.[2]

"حساب طريقة الجرد الدائم يتم محاسبيا تسجيل يوميا حركة تفعيل المخزون (مدخلات، مخرجات) حيث تتيح هذه الطريقة المتابعة المحاسبية لهذه المخزونات، وتساعد على التحديد السريع لوضعية الحسابات الدورية لها".[3]

نأخذ مثلا :

الجرد الدائم للمخزونات في مؤسسة تجارية

- مشتريات المخزونات (التموينات).[4]

عند استلام فاتورة مشتريات البضائع والتموينات الأخرى، يجعل الحساب 38 "المشتريات المخزنة" مدينا بمبلغ المشتريات والمصاريف التكميلية لها وذلك بجعل حساب الموردين أو حساب الخزينة دائنا .

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص : 110 .

[2] بن ربيع حنيفة، مرجع سابق ، ص : 135 .

[3] بن بوثلجة أمينة، التسيير المالي والمحاسبي، أعمال نهاية السنة (وفق النظام المحاسبي المالي)، مرجع سابق، ص 71 .

[4] بن بوثلجة أمينة، التسيير المالي والمحاسبي أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي Scf، مرجع سابق ، ص : 71 – 72.

يكون التسجيل في دفتر اليومية كما يلي :

380	512	التاريخ	x x	
أو	أو	البضائع المخزنة		
382	401	التمونيات الأخرى المخزنة	x x	
		بنوك الحسابات الجارية		x x
		مورد المخزونات والخدمات		x x
		تسجيل فاتورة شراء البضاعة أو التموينيات .		

عند استلام المشتريات بالمخزن، يجعل ح/30 مخزونات البضائع أو ح/32 تمونيات الأخرى مدين بمبلغ المشتريات المستلمة، وذلك بجعل ح/38 "المشتريات المخزنة " دائنا بنفس المبلغ .

ويكون التسجيل في دفتر اليومية كما يلي :

		التاريخ		
30			x x	x x
32	380		x x	x x
	382			
		تسجيل عملية استلام المشتريات		

4- الجرد الدائم للمخزونات في مؤسسة انتاجية :[1]

* التسجيل المحاسبي :

- مشتريات المخزونات (التموينيات) :

عند استلام فاتورة مشتريات المواد الأولية واللوازم المخزنة والتمونيات الأخرى، يجعل الحساب 38 المشتريات المخزنة المدين بمبلغ المشتريات والمصاريف التكميلية لها، وذلك بجعل حساب الموردين أو حساب الخزينة دائنا .

[1] بن بوثلجة أمينة ، "التسيير المالي والمحاسبي، أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي Scf، مرجع سابق، ص 74 .

ويكون التسجيل في دفتر اليومية كما هو الحال في المؤسسة التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار التغيير في اسم الحساب ورقمه (يعوض حساب 30 بالحساب 31 وحساب 380 بالحساب 381

- تسجيل المواد الأولية والتموينات الأخرى المستهلكة .

تقوم المؤسسة الانتاجية باخراج المواد الأولية واللوازم إلى الورشات من أجل استهلاكها في عملية الانتاج، كما تقوم بإخراج التموينات الأخرى بلاستهلاك، فيكون التسجيل المحاسبي بجعل ح/60 "المشتريات المستهلكة" (601 "المواد الأولية أو 602 التموينات الأخرى) مدينا وجعل ح /31 "المواد الأولية أو 32 التموينات الأخرى " دائنا .

ويكون التسجيل في دفتر اليومية كما هو الحال في المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيير في اسم الحساب ورقمه (يعوض حساب 600 بالحساب 601 والحساب 30 بالحساب 31).

* تسجيل المنتجات المصنوعة إلى المخزن .

* ادخال المنتجات المصنعة إلى المخزن .

عند ادخال المنتجات المصنوعة إلى المخزن، يجعل ح/35 "مخزونات المنتجات " مدين بتكلفة انتاجها، وذلك بجعل ح/724 " تغير المخزونات من المنتجات" دائن بنفس المبلغ .

فطريقة الجرد المستمر تمكننا من المتابعة اليومية والدورية للمخزونات كذلك يمكننا في حالة المنتوج التام تقديم التكاليف ومقابلتها بالعوائد المنتظرة ومن مزاياه نذكر:

- ✓ الجرد المستمر لا يحتاج إلى اعداد قوائم مسبقة .
- ✓ الجرد المستمر يساعد على اعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب وذلك لأن السجلات قد عدلت مسبقا .[1]

2- طريقة الجرد المتناوب (الدوري):

تتحد قيمة المخزون بصفة دورية عادة كل سنة وهو النظام الأكثر تداولا، إذ يتناسب المؤسسات التي تبيع بضائع متنوعة، ومتعددة كما يكون سعر الوحدة فيها منخفض وهذه حالة مساحات بيع المواد الغذائية أو الصيدليات، فقد تبيع المؤسسة الزبون واحد عدة أنواع من البضائع، و باعتبار هذه العملية تتكرر في اليوم

[1] حمد راشد الغدير ، إدارة الشراء والتخزين، دار الزهراء، الطبعة الثانية، الأردن، 2000، ص : 346 .

عدة مرات فلا تعقل أن نرجع للسجلات وفي كل مرة لمعرفة وتسجيل تكلفة كل وحدة مباعة لهذا عادة ما ينتظر حتى نهاية الدورة المحاسبية لتحديد تكلفة البضاعة المباعة .[1]

" حسب هذه الطريقة فإن الحركة اليومية للمخزون لا تتابع محاسبيا، لكن تتابع بواسطة المخزن والتي تمسك من قبل مسيري هذه المصلحة، أما أثناء الفترة فإن مختلف حسابات المخزونات (الحساب 30 الحساب 31 والحساب 32....) لا تسجل فيها أي حركة، والتسجيل الوحيد الذي يتم القيام به أثناء الفترة هو تسجيل فواتير عمليات التموينات (شراء البضائع والمواد الأولية واللوازم والتموينات الأخرى)[2]

مثلا : الجرد المتناوب في مؤسسة تجارية

- التسجيل المحاسبي :

- بالنسبة للمخزونات (التموينات)

بإتباع طريقة الجرد المتناوب فإن خلال الفترة يتم تسجيل مرحلة استلام الفاتورة فقط، ولا يختلف ذلك كما رأيناه في المؤسسة التجارية عند تطبيق الجرد الدائم .

- بالنسبة للبضائع والتموينات الأخرى المستهلكة .

خلال الفترة المحاسبية لا يتم تسجيل أي قيد يخص الاستهلاكات ، وعند اقفال الفترة المحاسبية، وبعد إجراء الجرد خارج المحسابة يتم القيام بالتسجيلات المحاسبية وفقا للمراحل التالية :

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص : 136.

[2] بن بوثلجة أمينة، التسيير المالي والمحاسبي (أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي Scf)، مرجع سابق، ص : 77 .

المرحلة الأولى :[1]

إلغاء أرصدة أول المدة الخاصة بالمخزونات الموجودة في بداية الفترة، وذلك يجعل ح/30 "مخزونات البضائع" و ح/32 "التموينات الأخرى " دائنا و ح/60 مشتريات مستهلكة (603 تغيرات المخزونات) مدينا .

		N/12/31		
603	30	تغيرات المخزونات	x x	
	32	مخزونات البضائع		x x
		التموينات الأخرى		x x
		إلغاء رصيد أول المدة		

المرحلة الثانية :

جعل ح/30 "مخزونات البضائع" و ح/32 "التموينات الأخر" مدينا بقديمة مخزونات نهاية الفترة والمحصل عليها بعد الجرد خارج المحاسبة، وفي المقابل بجعل ح/60 "مشتريات مستهلكة " (603 تغيرات المخزونات) دائنا.

30		مخزونات البضائع	x x	
32		التموينات الأخرى	x x	
	603	تغيرات المخزونات		x x
		معاينة (اثبات) رصيد آخر المدة		

المرحلة الثالثة :

ترصيد ح/38 المشتريات المخزنة (/380 أو ح/382 وذلك بجعل ح/603 تغيرات المخزونات مدينا بقيمة المشتريات، وجعل الحساب 38 المشتريات المخزنة دائنا .

		N/12/31		
630	380	تغيرات المخزونات	x x	
	382	البضائع المخزنة		x x
		الموينات الأخرى المخزنة		x x
		ترصيد المشتريات		

[1] بن بوثلجة أمينة ، التسيير المالي والمحاسبي، أعمال نهاية السنة (وفق النظام المحاسبي المالي Scf، مرجع سابق، ص 78 .

مثال02: الجرد المتناوب في مؤسسة انتاجية [1]

التسجيل المحاسبي :

مشتريات المخزونات التموينات من الموارد الأولية واللوازم والتموينات الأخر.

يكون ذلك التسجيل المحاسبي بنفس الطريقة التي رأيناها في المؤسسة التجارية أو يتم ذلك أثناء الفترة

381		التاريخ		
282	512	المواد الأولية واللوازن المخزنة	x x x	
	401	التموينات الأخرى المخزنة	x x x	x x x
		البنوك والحسابات الجارية		
		موردو المخزونات والخدمات		x x x

تسجيل استهلاكات الفترة من الموارد واللوازم والتموينات الأخرى في نهاية الفترة :

المرحلة الأولى :

إلغاء مخزون أول المرة من ح/31 و ح/32.

603		N /12/31		
	31	تغيرات المخزونات	x x	
	32	المواد الأولية واللوازم		x x
		التموينات الأخرى		x x
		إلغاء مخزون أول المرة		

[1] بن بوثلجة أمينة، مرجع سابق، ص : 80.

المرحلة الثانية :

معاينة مخزون نهاية الفترة المحصل عليها بعد الجرد خارج المحاسبة

		N/12/31		
31		المواد الأولية واللوازم	x x	
32		التموينات الأخر	x x	
	603	تغيرات المخزونات		x x
		معاينة مخزون نهاية المدة		

المرحلة الثالثة :

ترصيد ح/38 المشتريات المخزنة

		N /12/31		
603		تغيرات المخزونات	x x	
	381	المواد الأولية واللوازم		x x
	382	التموينات الأخرى المخزنة		x x
		ترصيد ح ساب المشتريات		

تسجيل المنتوجات المصنعة .

في نهاية الفترة وبعد إجراء الجرد خارج المحاسبة، ينبغي اتباع المراحل التالية :

المرحلة الأولى :

إلغاء مخزون المدة حسب القيد التالي :

		N /12/31		
724		تغيرات المخزونات من المنتجات	x x	
	35	مخزونات المنتجات		x x

المرحلة الثانية :

معاينة مخزون نهاية الفترة من المنتجات بعد الجرد خارج المحاسبة حسب القيد التالي :[1]

35		N/12/31		
		مخزنات المنتجات	x x	
	724	تغير المخزونات من المنتجات		x x

للجرد المتناوب مزايا نورد منها ما يلي :[2]

- السهولة في التطبيق .
- يتم الحصر الفعلي بموجودات المخازن قبل إعداد الحسابات الختامية مما يساعد في تقييم وتحديد المواد المخزنة في نهاية الفترة .
- هذا الجرد مناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تتم عمليات جرد محتويات مخازنها خلال فترة قصيرة .

المطلب 03 : معالجة التفاوت الذي يظهر نتيجة عملية الجرد :

يعتبر المخزون أكثر الأصول المتداولة أهمية في معظم الشركات ، ونظرا لكبر قيمة هذا الأصل نسبيا فإن الخطأ في تقييمه قد يؤدي إلى عدم سلامة المركز المالي وعدم الدقة في قياس صافي الدخل .

أولا : عند ظهور تفاوت نتيجة عملية الجرد الدوري أو المستمر :[3]

فإنه يجب الاهتمام بالتفاوت الرئيسي أو التفاوت المؤثر على المؤسسة، أما الاختلافات البسيطة فيمكن اهمالها إن لم يكن هناك شعور بالتقصير من قبل أمين المخازن، ويفضل قبل رفع نتائج الجرد للإدارة العليا، في حالة وجود تفاوت إعطاء أمين المخزن فرصة لدراسة هذا التفاوت، ومحاولة تدبيره، وذلك لعدة أسباب أهمها :

[1] بن بوثلجة أمينة، مرجع سابق

[2] حمد الراشد الغدير، مرجع سابق، ص : 325 .

[3] عبد الرحمن بن هرهور، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي، ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية، دراسة حالة شركة مطاحن الزيبان، القنطرة، أطروحة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص : 18 – 19 .

- إن بعض المواد الناقصة قد تكون موجودة في المخزن لكن أماكن لم يصل إليها المسؤولون عند عملية الجرد .
- إن أمين المخزن هو الأقدر على إ يراد بعض المعلومات التي تبرر التفاوت والاختلاف من حيث النقصان أو الزيادة .
- وهو المسؤول عن هذا التفاوت أو الاختلاف بشكل مباشر وبالتالي فمن باب أولى أن يعطى الفرصة للتبرير، وإن لم يتمكن من ذلك فنتخذ بحقه الإجراءات المناسبة جراء هذا النقص .

ثانيا : مقومات فعالية الجرد

يكون التقدير بعد الانتهاء من عملية الجرد، وكشف التفاوت إن وجد والأسباب التي أدت إلى ذلك، حيث يتضمن المادة فيها النقصان، الكميات بالدفاتر الكميات بالمخزن، والثمن المقدر لذلك .[1]

ل كي تؤدي عملية الجرد فاعليتها لابد من مراعاة الشروط التالية :[2]

- إيقاف عملية الاستلام والصرف تماما، لحين انتهاء عملية الجرد .
- أن يشتمل الجرد جميع موجودات المخازن وفق التقسيمات المستخدمة سواء في تلك المواد والسلع الجديدة، أو المستعملة أو القديمة أو التالفة مع مراعاة أن يتم الجرد بالنسبة لكل نوع على حدا .
- أن تحدد اختصاصات القائمين بعملية الجرد بحيث يتم تقسيم العمل بينهم وتحديد مسؤولية كل منهم .
- أن تراعى في عملية الجرد والتموينات الجردية اللازمة التي تشمل حصر المستلزمات الواردة والموجودات تحت الاستلام والفحص، والتي دخلت المخازن والتي تم إضافتها أو تقييدها في سجلات المخازن التي أرسلت للإصلاح ولم ترد إلى المخازن بعد أو تلك المعارة، أو التي توجد في المخازن ولكنها لم تقيد في السجلات .
- اتباع أسس علمية سليمة في عملية تقييم الجرد، وذلك من حيث تقييم الموجودات الفعلية في عهدة المخازن .

[1] حمد راشد الغدير، مرجع سابق، ص 326 – 327 .

[2] عبد الغفار حنفي، إدارة المشتريات والمخازن، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص : 136.

المبحث الثالث : نظرة حول المعايير المحاسبي الدولي رقم (02) المخزونات :

إن المعايير المحاسبية هي قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال من إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية، وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجة المحاسبية وكذلك لتحديد المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها، كما أن المعايير المحاسبية توفر معيارا متماسكا بشأن ادراج المعلومات المالية في التقارير المالية القانونية .

إن مصداقية المعايير المحاسبية مضمونة نظرا لمستواها الرفيع والاعتراف الدولي بها والإجراءات الصارمة التي تتبع في اعدادها وشرحها [1]، نأخذ منها المعيار رقم (02) المخزونات الذي جاء فيه مفهوم المخزون، وصف المعالجة المحاسبية للمخزون السلعي في ظل نظام التكلفة التاريخية، ويقدم المعيار التوجيه العلمي لتحديد قيمة تكلفة المخزون التي يعترف بها فيما بعد كمصروف .

المطلب الأول : ماهية معايير المحاسبة الدولية .

أولا : لمحة تاريخية عن معايير المحاسبة الدولية

بعد الحرب العالمية كانت الأسواق المالية منظمة تنظيما وطنيا مغلقا، وفي ظل تأثيرات مختلف الممثلين المتعاملين لاسيما صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي تطورت هذه الأسواق من خلال إلغاء مراقبات الصرف ومحدودية تنقل رؤوس الأموال، بالإضافة إلى إلغاء الوساطة، أي الدخول المباشر للمتعاملين في الأسواق المالية دون المرور عبر الوسطاء مع إلغاء الحواجز الفا صلة بين بعض النشاطات لبعضها البعض.

وبعيدا عن المظاهر الجغرافية، ظهر منطق مالي جديد أدى بالمختصين إلى خوض مفهوم الشمولية المالية بدلا من العولمة، مما أدى بالتالي إلى ظهور إطار مالي شامل ضمن الاقتصاد العالمي وفقا للنظامية الاقتصاديين الأمريكي والأوروبي، وكانت من نتائجه ضرورة التوحيد في كل المجالات للتعبير والمخاطرة المشتركة والمفهومة من قبل الجميع باعتبار أن عملية التهيئة واستحداث معيار تسمى بالتوحيد، ومنه التوحيد المحاسبي تولدت عنه المعايير الدولية للمحاسبية والمعلومة المالية (IAS/IFRS) والتي تمثل القواعد المحاسبية الهادفة إلى توجيه المعايير المحاسبية الدولية نحو نموذج وحيد قصد تفضيل المقارنة الاقتصادية بين المؤسسات على المستوى الدولي .

[1] مرام مكرم علي الحريري، المعالجة المحاسبية للمخزون، مرجع سابق، ص: 34.

وفي عام 1973 اسست لجنة معايير المحاسبة الدولية اثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد الرائدة وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية وأن تدعم قبولها والتقيد بها، وقد اكتسبت اعترافا واسعا بأهليتها والتحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم مما أدى في عام 1982 إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضوه في الاتحاد الدولي للمحاسبين حيث قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا .

وفي عام 2000 تم اعادة هيكلة لجنة المعايير والنظام الأساسي لها وتم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة المعايير حيث تبنى جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية [1].

ثانيا : تعريف المحاسبة الدولية .

هي الضوابط لإنتاج معلومات شفافة وكاملة حول :

- ✓ الوضع الاقتصادي للمؤسسة، أي عن أدلتها .
- ✓ البيئة الاقتصادية، وبالأخص المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه المؤسسة بهدف حماية الدائنين، المصالح العامة وإعلام الأسواق . [2]
- ✓ "معايير المحاسبة الدولية تمثل أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي وتحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية، فهي كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها الزامية أو اختيارية أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء كانت نصوص تشريعية او تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم العمل المحاسبي " [3]

ثالثا :خصائص المعايير المحاسبية

تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها : [4]

- ➢ قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الاصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي تنتج عنها مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها، دون اهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة .

[1] لخضر علاوي ، معايير المحاسبة الدولية Les page bleues، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 26 .

[2] بن الربيع حنيفة، مرجع سابق، ص : 20.

[3] أحمد طرطار عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق SCF الإطار النظري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص : 22.

[4] مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة 2004، ص : 64 .

- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع تكون مجلا للمعايير.
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم من يميزها ليس ما تسمح به بل ما تمنعه .
- غير إجبارية لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية .

رابعا : أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية

تتسم المعايير المحاسبية بالقبول العام بين المحا سبين كما أنها قابلة للتطبيق المحاسبي باعتبارها وسيلة لتقييم أداء العمل المحاسبي بالمرونة التامة لأنها تتعامل مع أنشطة اقتصادية تتميز بالديناميكية داخل المؤسسة، ولقد ساهمت في تحسين وزيادة التناسق العالمي من خلال :[1]

- السماح بالدخول إلى أسواق المال العالمية حيث ساعد تطبيق بعض الشركات الأوروبية للمعايير الدولية في الاستفادة من أسواق المال الأمريكية، علاوة على زيادة ثقة مستعملي القوائم المالية .
- السماح بتكوين وتأهيل محاسبين للعمل في الأسواق المحلية والدولية .
- امكانية تصميم قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يحفز ذلك انفتاح الأسواق المالية الوطنية وتنحية الاستمارات الانتاجية والمالية محليا ودوليا مع حماية المستثمر.
- اعتماد هذه المعايير سيدعم المركز التفاوضي للدول لدى (SASC) عند مشاركة ممثلي تلك الدول في وضع المعايير المحاسبية الدولية كما يدعم موقفها عند التعامل مع المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات .
- تسهيل مقارنة القوائم المالية وتخفيض ت كلفة (الجهد، المال، الوقت لوضع معايير قومية للدولة).
- معالجة المعلومات المحاسبية هنا بالإضافة إلى قابلية البيانات المحاسبية للتقويم حسب الاحتياجات والتغيرات البيئية كتقلبات مستوى الأسعار.

خامسا : أسباب وجود المعايير المحاسبية الدولية

يمكن إجمال أ سباب وجود معايير دولية وخصوصا في المجال المحاسبي والمالي في العناصر التالية :[2]

- ✓ انفتاح البورصات واسواق المال على المستوى العالمي .

[1] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة الإطار النظري، مرجع سابق، ص : 27 – 28.

[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر، 2009، ص 26 – 27.

- ✓ تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة .
- ✓ ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي .
- ✓ تخفيض التكاليف .
- ✓ تدعيم المرور إلى الأسواق من خلال العملات الأجنبية سعر التبادل بين دول العالم والشركات .
- ✓ تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين من أجل التفكير العقلاني والتفكير بفعالية أكبر في الحلول النموذجية التي تطرحها عملية المعايرة لحل المشاكل المتكررة تسمح بتحقيق أهداف اقتصادية محددة .
- ✓ ظهور المنظمات المحاسبية الدولية في عملية اشراكها في المحاسبة الدولية .

المطلب الثاني : المعيار المحاسبي الدولي رقم (02)

بناءا على ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) نتعرف على المخزونات كما يلي :

نطاق المعيار : يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة على المخزون في القوائم المالية التي تعد في ظل نظام الترقية التاريخية فيما عدا ما يلي :[1]

1. الأعمال تحت التنفيذ في عقود الانشاءات بما في ذلك الخدمات المباشرة المتعلقة بها .
2. الأوراق المالية .
3. المخزون من الدواجن والمواشي والدواب، والمنتجات الزراعية والمعادن الخام في حالة تقييمها بصافي القيمة بموجب الممارسات المتعارف عليها في بعض الصناعات .

هدف المعيار:

"يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقا لمدخل التكلفة التاريخية، حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر بها في الميزانية العمومية، ويعرض المعيار ارشادات عملية لتحديد التكلفة، وصافي القيمة القابلة للتحقق ومعادلات التكلفة وطرق تقويم المنصرف من المخزون والإفصاح عنه"[2]

تعرريف المصطلحات الواردة في المعيار: استخدمت المصطلحات التالية في المعيار بالمعاني المحددة :[3]

* يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 المخزونات بأنها أصول :

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة المحاسبة الجزء الخامس، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص : 6.
[2] مرام مكرم علي الحديدي، المعالجة المحاسبية للمخزون، مرجع سابق، ص 13 .
[3] بوتين محمد، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية lafoge blue، الجزائر، 2010، ص 106 .

- التي يتم الاحتفاظ بها لغرض البيع في المسيرة العادية للنشاط .
- قيد الانتاج لغرض البيع .
- موارد ولوازم تستهلك في العملية الانتاجية أو تقديم خدمات .

يتم الاعتراف بعنصر من عناصر بالمخزونات في محاسبة المؤسسة إذا :[1]

- ارتباط انتقال المزايا والمخاطر المتعلقة بملكية هذا العنصر للمؤسسة .
- إذا تحصلت المؤسسة على رقابة هذا العنصر.
- إذا استطاعت المؤسسة تقديم تكلفة هذا العنصر بمصداقية .
- إذا قدرت المؤسسة استفادتها من المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بملكية هذا العنصر.

القيمة العادلة : هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التنفيذ وعلى أساس تجاري والتكاليف الضرورية المقدرة للقيام بالبيع .[2]

صافي القيمة التحصيلية : هي سعر البيع المقدر في السياق العادي لدورة الانتاج مطروحا منه التكلف ة المقدرة للإنجاز والتكاليف الضرورية المقدرة للقيام بالبيع .

تكاليف شراء المخزون : تشمل هذه التكلفة ثمن الشراء والضر ائب والرسوم الجمركية أو أية ضرائب أو رسوم أخرى على المشتريات، وتكلفة النقل، والتخليص، وأية تكاليف أخرى ترتبط مباشرة باقتناء تلك المشتريات، ويستبعد أية مردودات للمشتريات والخصم التجاري، ويمكن أن تشمل تكلفة المخزون فروق العملة الأجنبية إذا تمت عملية الشراء بالعملة الأجنبية .[3]

تكاليف التحويل: وهي التكاليف المرتبطة مباشرة بوحدات الانتاج مثل : الأجور المباشرة، التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة بشكل منظم على وحدات الانتاج، سواء كانت ثابتة أم متغيرة، والتي تم انفاقها من أجل المواد الأولية إلى بضاعة جاهزة .[4]

[1] لخضر علاوي ، مرجع سابق، ص 215 .
[2] جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، دار النشر، الأردن، 2008، ص 66 .
[3] لخضر علاوي : مرجع سابق، ص : 216 .
[4] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، المعايير المحاسبية الدولية الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص 125 .

التكاليف الأخرى : تدخل التكاليف الأخرى في تكلفة المخزون فقط من أجل جعل المخزون في مكانه وظروفه الحالية، مثلا يمكن إضافة تكاليف غير انتاجية، أو تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين ضمن تكاليف المخزون .[1]

التكلفة التاريخية : مبلغ الخزينة المدفوع أو القيمة الحقيقية لكل مقابل آخر يقدم للحصول على أصول تاريخ اقتنائها أو انتاجها، أو هي مبلغ المنتجات المستلمة مقابل السند أو مبلغ الخزينة الذي من المفترض دفعه لانقضاء خصوم أثناء السير العادي للنشاط .

التكفلة الحالية : مبلغ الخزينة الواجب دفعه في حال اقتناء الأصول نفسها أو المطابقة لها في الوقت الحالي وهو مبلغ الخزينة غير المعين الذي يكون لازما لتسوية الالتزام في الوقت الحالي .

دورة الاستغلال : الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع الذي تدخل ضمن مسار استغلالها وانجازها في شكل أموال الخزينة .[2]

تكاليف الاقتراض : هي القواعد والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال .[3]

المطلب الثالث : مفاهيم أساسية حول المعيار الدولي (02)

نتعرف على المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المخزونات بشكل أكثر تفصيل من خلال المفاهيم الأساسية التي يتشكل منها .

أولا : التقييم المحاسبي للمخزونات : يتم المخزون في العادة مرتين عند التخزين وعند القيام بعملية الجرد حيث يعتمد في قياس تكلفة المخزون على أساس تكلفته وصافي القيمة المحققة (القابلة للتحصيل) أيهما اقل حيث :[4]

1. **التقييم على أساس التكلفة :** تشمل تكلفة المخزون على كل تكاليف الشراء تكاليف التحويل، والتكاليف الأخرى التي ترتبت على جلب المخزون إلى مكان وضعه .
2. **التقييم على أساس القيمة الصافية القابلة للتحصيل :** لا يمكن تسجيل المخزونات بمبلغ يفوق المبلغ المحدد للبيع (عند الاستعمال) حيث أنه إذا اصبحت تكلفة المخزون غير قابلة للتحصيل، تعتمد المؤسسة إلى ادراج مقارنة ما بين تكلفة التخزين والقيمة الصافية القابلة للتحصيل فتعرف

[1] لخضر علاوي ، مرجع سابق، ص : 217 .
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/25، ال متعلق بالنظام المحاسبي المالي، ص 83 .
[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص : 13 .
[4] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص : 218 .

بنقص في قيمة المخزون (تدهور إذا ما كانت القيمة القابلة للتحصيل أقل من تكلفة ادخال المخزونات .

ثانيا : طرق وتقنيات قياس التكاليف : يمكن عمليا استخدام طريقة التكاليف المعيارية أو طريقة التجزئة في احتساب تكلفة المخزون، إذا كان استخدام هذه الأساليب يفسر عن نتائج من التكلفة الفعلية حيث :[1]

- تحسب التكاليف المعيارية على أساس المستويات العادية لكل من المواد والمهمات والعمالة ومستوى الكفاءة، ومستوى استغلال الطاقة، ويتم مراجعة هذه المستويات بصفة دورية ويتم تعديلها إذا لزم الأمر في ضوء الظروف الحالية .

- تستخدم طريقة التجزئة في المنشآت التي تمارس نشاط تجارة التجزئة لقياس تكلفة المخزون الذي يتكون من بنود كثيرة العدد وسريعة التغير وذات هامش ربحية متساوي والتي لا يمكن من الناحية العلمية استخدام طرق أخرى لقياس تكلفتها، وطبقا لهذه الطريقة يتم تحديد تكلفة المخزون عن طريق تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ملائمة .

ثالثا : طرق تقويم المخزونات من المخزون: نص المعيار المحاسبي على الطرق التالية في تقويم المخرجات من المخزونات :[2]

- طريقة الوارد أولا الصادر أولا : بموجب هذه الطريقة فإن الوحدات التي تشتري أولا هي التي تباع أولا.[3]
- طريقة متوسط التكلفة الرجحة : يتم بموجب هذه استخدام سعر تكلفة واحد للوحدات الموجودة والمباعة ويستخدم هذا السعر الموحد لتسعير كل بضاعة لآخر المدة .
- أن استخدام طريقة الوارد أخير يصرف أولا عند تقييم المخزون تعني افتراض أن تدفق تكلفة المخزون يتم على أساس أن السلع أو المواد المشتراة في الأخير هي التي تبدأ في بيعها أو استخدامها .

يختلف تحديد تكلفة المخزونات باختلاف ارتباطها حيث يفرق بين نوعين من المخزونات :[4]

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص : 18 – 19 .
[2] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، مرجع سابق، ص : 107 – 108 .
[3] طرق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص : 25.
[4] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش ، المعايير المحاسبية الدولية للشركة العربية المتحدة للتسويق والتموينات، مصر، 2013، ص : 111.

- مخزونات تعوض بعضها، ويصعب تشخيصها والتفرقة بين وحداتها القديمة والجديدة بعد تخزينها، حيث يقيم هذا النوع على أساس الطريقتين الوارد أولا الصادر أولا ومتوسط التكلفة المرجحة .
- مخزونات لا تعوض بعضها، ويمكن تشخيص وتمييز وحداتها، ويتم تمييز وحداتها، ويتم تقييم هذا النوع حسب وحداته، بالتكلفة الحقيقية للوحدة .

رابعا : التسجيل المحاسبي للمخزونات ضمن مصاريف الدورة : عند بيع المخزون فإن القيمة المدرجة للمخزون تعتبر مصروفا في الفترة التي يتحقق خلالها الإيراد المتعلق به إلى تخفيض قيمة المخزون لصافي القيمة التحصيلية، وكافة خسائر المخزون تعتبر مصاريف تخص الفترة التي حدث خلالها التخفيض أو الخسارة، أما بالنسبة لإلغاء أي تخفيض نشأ عن زيادة في صافي القيمة التحصيلية فيجب الاعتراف به كتخفيض لمبلغ المخزون المعترف به كمصروف في الفترة التي حصل فيها الإلغاء .

ينتج عن اجراء الاعتراف بالتكلفة المدرجة للمخزون المباع كمصروف مقابلة التكاليف بالايرادات يمكن أن تنسب بعض المخزون لحسابات موجودات أخرى، مثل استخدام المخزون كعنصر في الممتلكات والمنشآت والمعدات التي تقوم المنشأة بتشييدها، ويعتبر المخزون المستخدم بهذه الطريقة مصروفا خلال العمد الانتاجي لتلك الموجودات .[1]

خامسا : المعلومات الواجب الافصاح عنها : إن المعيار يفرض على المؤسسة تقديم المعلومات التالية من خلال ملحق كشوفها المالية حول محاسبة مخزوناتها :[2]

- ✓ كيفية وطرق محاسبة وتقييم المؤسسة لمخزوناتها .
- ✓ قيمة المخزونات التي قومت حسب قيمتها الصافية القابلة للتحصيل .
- ✓ مبلغ نقص قيمة وتدهور المخزونات المسجل وكيفية تحديدها .
- ✓ القيمة المحاسبية للمخزونات حسب تصنيفها النوعي .
- ✓ تكلفة المخزونات المسجلة كأعباء خلال الفترة .
- ✓ مبلغ استرجاعات الخسائر في قيمة المخزونات المسجلة في محاسبة المؤسسة عن طرقي تخفيض قيمة المخزونات المسجلة كأعباء خلال الفترة .

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص : 488 .
[2] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص : 212.

المبحث الرابع : النظام المحاسبي المالي :

المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي

1- تعريف النظام المحاسبي المالي :

لقد جاء القانون 07/11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية العدد 47 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري الذي ينص في مواده (3 – 6- 7 – 8- 9) على أن : "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[1]

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المعترف بها عامة وبشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل .

كما صدر القرار الوزاري المؤرخ في 26 مايو 2008 المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة في 25 مارس 2009 العدد 19، ليحدد قوائم التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها .[2]

المطلب الثاني : أهمية وأهداف ومميزات مكونات النظام المحاسبي المالي .

1- أهمية النظام المحاسبي المالي : من أهمية النظام المحاسبي المالي تحقيق ما يلي :[3]

- يسمح بتوفير المعلومات المالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة .
- توضيح المبادئ المحاسبية ومراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقيد وكذا إعداد القوائم المالية مم يقلص من حالات التلاعب .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ص 04 .

[2] قورين حاج قويدر، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 271 – 272 .

[3] شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية (مجلة جديد الاقتصاد)، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد 00، الجزائر، 2006، ص 65 .

- يستجيب الاحتياجات المستثمرين الحاليين والمستقبلين، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة ويساهم في تحسين سير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل افضل أساليب اتخاذ القرار.
- يسمح بالحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة .
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح .
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابة الاحتياجات للمستثمرين الأجانب .
- تحسين سير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة .
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى بنفس القطاع سواء داخل المؤسسة أو خارجها أي فتح الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية .
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة .
- يسمح للمؤسسة الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة .
- يعتمد القيمة العادلة في تقسيم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع .

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي والذي يهدف إلى :[1]

1. تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة .
2. فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم .
3. تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم .
4. توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، اعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، توحيد الاجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة .

[1] ناصر مراد، مداخلة بعنوان الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي الجديد، ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، الجزائر، سنة 2009، ص : 72 .

2- أهداف النظام المحاسبي المالي : يكتسي النظام المحاسبي المالي أهداف بالغة كونه ي ستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار النظام المحاسبي العالمي وتكمن أهدافه في :[1]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية .
- تعظيم الاستفادة من مزايا النظام الدولي خصوصا في مجال تسيير المعلومات المالية والمحاسبية والمعالجة المختلفة .
- جذب المستثمرين الأجانب للجزائر من خلال تجنيبهم مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية .
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد .
- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الدولية .
- كما أن هذا التقارب يساعد المؤسسة على تقييم الوضعية المالية الخاضعة له بكل شفافية وامكانية مقارنة لقسط مع الكيانات الأجنبية لأن القوائم المالية المفصح عنها مماثلة .
- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية .
- تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في الافصاح عن المعلومات مما يؤدي إلى ترسيخ اسس حوكمت الشركات .
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- هناك توافق كبير بين البرامج المعلوماتية للنظام المحاسبي المالي مما يسمح بتدني التكاليف الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية والإفصاح عنها .

3- مميزات النظام المحاسبي المالي : يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة وهي :[2]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكييف مع الاقتصاد الجديد وانتاج معلومة مفصلة .

[1] كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس ، 2009، ص : 292.

[2] كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق Scf)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 58، 59 .

- ايضاح المبادئ والقواعد المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإداري و اللاإداري بالمعالجة الجدولية في القواعد وكذلك تسهيل فحص الحسابات .
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة الذين يملكون مهلومات مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- امكانية المؤسسات (الكيانات) الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة، وهذه التغيرات ناجمة عن الدور المتوسط للمحاسبة، والتي يجب ابتداء من تطبيق النظام المحاسبي المالي أن ترتبط بالواقع الاقتصادي لهاته المعاملات الأكثر منها عن طبيعتها القانونية .
- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية للمؤسسة .
- الاجبار على تقديم الحسابات الموحدة والحسابات المشتركة بالنسبة للمؤسسات التابعة لنفس سلطة القرار.
- وصف محتوى كل من القوائم المالية والتي ينبغي أن تقدمها المؤسسة، وتقديمها وفق المعايير الدولية.
- توضيح قواعد وحوسبة كل العمليات بما فيها تلك التي لم ينتبه المخطط المحاسبي بشأنها من المعالجة المحاسبية مثل :
- القروض والإيجارية الامتيازات العمليات بالعملة الأجنبية، خسائر قيمة الأصول أو العمليات المشتركة المنجزة .

I4 مكونات النظام المحاسبي المالي : يمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي :

الشكل رقم 03 : مكونات النظام المحاسبي المالي

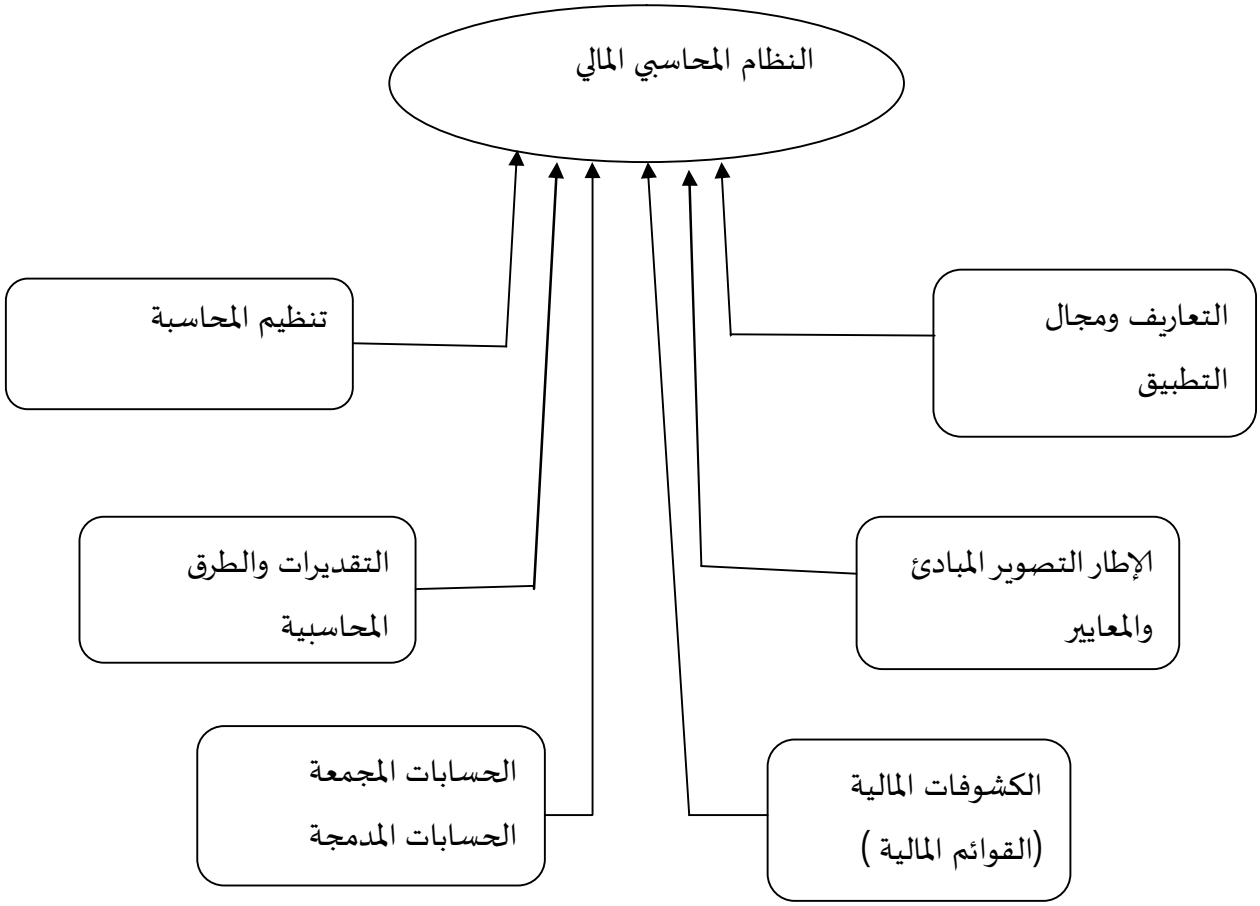

المصدر : ضيف الله محمد الهادي، قوادري محمد، مسعود درواسي، مقارنة النظام المحاسبي (Scf) بالمعايير الدولية المحاسبية الملتقى الدولي الأول، حول مكانة النظام المحاسبي الجزائري في ظل المعايير الدولية المحاسبية، مركز جامعي الوادي، الجزائر، 2010، ص : 5.

انطلاقا من الشكل السابق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يركز على الأركان الستة المشار إليها .

❖ **الإطار التصوري ومعايير المحاسبة :**

1- **الإطار التصوري** : يمكن اعتباره على أنه نظام متماسك من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها تؤدي معايير فنية، وتبين طبيعة، دور وحدود المحاسبة والقوائم المالية، حيث تمثل الاهداف النهاية التي تصبو إليها المحاسبة التي لها الحظ الوافر في الاستفادة من امتيازات كثيرة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة، مهيكل بطريقة جيدة .[1]

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابقت ص 72 .

2- المعايير المحاسبية : تحدد المعايير المحاسبية ما يلي :

- قواعد تقييم الأصول والخصوم وكيفية عرضها .

- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها .[1]

- تنظيم المحاسبة : في هذا الجانب لم يأتي النظام المحاسبي المالي بشيء جديد لأنه أشار إلى أمور تقنية وعلمية متعارف عليها ومعمول بها في المخطط المحاسبي الوطني .

فنجد النظام المحاسبي المالي أوجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام المبادئ والقواعد التالية .

- ينبغي احترام المبادئ المحاسبية بالإضافة إلى الدقة ، المصادقة، الشفافية، الفصاح .
- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية، تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية .
- عناصر الخصوم والأصول ينبغي ان تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية القديمة، على أساس مادي، وإحصاء للوثائق الثبوتية، يجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم .
- كل تسجيل محاسبي ينبغي أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل كما يجب أن تعرض الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان .[2]

- **الكشوف المالية :** بالنسبة للكشوف المالية، وفق المادة 25 تعد أهم شيء في النظام المحاسبي المالي الجديد، فالكيانات مطالبة بإعدادها سنويا على الأقل تتضمن الكشوف المالية الخاضعة بالكيانات الصيغة ما يلي :

1. **الميزانية :** تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الاصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول :

في الاصول : التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الاصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة، الزبائن والمدينين الأخرين والأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأموال الإيجابية، ومعدلات الخزينة الإيجابية .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 11/07، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ص : 4 .

[2] ضيف الله محمد الهادي، فوادري محمد، مسعود درواسي ، مقارنة النظام المحاسبي (Scf) بالمعايير الدولية المحاسبية، ملتقى الدولي الأول، حول مكانة النظام المحاسبي الجزائري في ظل المعايير الدولية المحاسبية، مركز جامعي الوادي، الجزائر، 2010، ص : 4 .

في الخصوم: رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة، خزينة الأموال السلبية، ومعدلات الخزينة السلبية .

2- حسابات النتائج : وفق النظام المحاسبي المالي فإن هذا الجدول هو بيان ملخص للاعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح الكسب أو الخسارة .

3- جدول سيولة الخزينة : الهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الاموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية .

هذا الجدول يقدم سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية أثناء السنة التالية حسب منشأها (مصدرها)، والتي تقسم إلى .

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (انشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الانشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل) .
- التدفقات المالية التي تولدها انشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل الاموال عن بيع أصول طويلة الأجل) .
- هناك طريقتين لعرض بيانات هذا الجدول :
  - الطريقة المباشرة .
  - الطريقة الغير مباشرة .

4- جدول تغير الاموال الخاصة : يشكل جدول تغير الاموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية .

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي :

- النتيجة الصافية للنسبة المالية .
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال .
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الاموال الخاصة ضمن إطار تصحيح اخطاء هامة .
- عمليات الرسملة (الارتفاع الانخفاض، التسديد) .
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

5- ملحق الكشوف المالية : يشمل على معلومات تخص النقاط التالية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابع هام أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية .

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة، وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة) .
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها لطبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات السياسية تحديد الاسعار التي تخص هذه المعاملات) .
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية .
- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ لإقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الاصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع اعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن تؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية .

وفق المادة 26 من هذا القانون فغنه يشترط أن توفر الكشوفات المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ بشكل سرد وصرفي عددي .[1]

- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة : [2]: تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة، حيث أنه بالنسبة للحسابات المجمعة ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينيات وهذا بهدف الإستجابة للوضعيات الاقتصادية المرغوب فيها المتمثلة في الشراكة مع الشركات الأجنبية، أما بالنسبة للحسابات المدمجة أو المركبة فهو شيء جديد في المحاسبة ولقد عرف النص القانوني ذلك حيث اشار إلى أن الكيانات الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه دون أن توجد بينها روابط قانوني مهيمنة تنشر حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان واحد .

- تغير التقديرات والطرق المحاسبية : [3] يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحا سبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية وتركز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير

[1] حمودي محمد رمزي ، اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، أبحاث اقتصادي وغدارية العدد السادس، جامعة بسكرة، ديسمبر، 2009، ص 13 – 15 .

[2] ضيف الله محمد الهادي، قوادري محمد، مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 06 .

[3] Nernord maffournier : les normes comptables intermati onales IAS/IFRS 2éme édétion econnica, France , 2005 ; p ;79.

الظروف التي تم على أساسها التقدير أو على أحسن تجربة أو على معلومات جديدة والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها .

المطلب الثالث : طبيعة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات :[1] تموحرت عملية الاصلاحات حول العناصر التالية :

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد .
- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم ، رأس المال، الأعباء والنواتج .
- تحديد طرائق التقييم المحاسبي .
- تنظيم مهنة المحاسبة .
- اعداد نماذج للقوائم المالية الختامية ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة .
- تحديد الحسابات والمجموعات .
- تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات .

يمكن القول أنه حسب طبيعة النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات من خلال عملية الاصلاحات حول المخطط الوطني وبناء الإطار التصوري، يمكن أن يساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا .

[1] شعيب شنوف، المحاسبة المالية، وفقا للمعايير الدولية للغبلاغ المالي IFRS& النظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، رقم النشر 5409، ص 19 – 20 .

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق تطرقنا إلى مفهوم المخزونات بشكل عام، ومدى أهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من حيث الجوانب المتعلقة بالتحكم فيها وحمايتها لما تحققه من استقرار للمؤسسة وكذلك و فرات اقتصادية، كما وضحنا طرق تقييم وجرد المخزونات، مع ال أخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمخزونات، والتي تتجلى في المعيار الدولي رقم 02، بالإضافة إلى النظام المحاسبي المالي الذي صار معتمدا في معظم المؤسسات الجزائرية، حيث تناولنا فيه تعريفه وأهدافه وأهميته ومميزاته، وطبيعته في المؤسسات .

الفصل الثاني :

المؤسسة المالية ومعالجة المخزونات بها وفق النظام المالي

تمهيد :

جاء النظام المحاسبي المالي لتقريب وتوحيد النظام المحاسبي الجزائري مع باقي الأنظمة والمعايير المحاس بية الدولية، وهذا سعيا في الجزائر في الإنخراط بالسوق العالمية المفتوحة، ومنظمة التجارة العالمية، خاصة مع التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدت تنقل الأشخاص والأموال، حتى في المؤسسات المالية التي تلعب دورها في التمويل والاستثمار وغيرها من المشاريع والخدمات الهادفة التي تقدمها، لذلك سيتم عرض في هذا الفصل حول المؤسسات المالية، وطبيعتها والمؤسسات المالية الموجودة في الجزائر، وكذلك المعالجة المحاسبية للمخزونات في هذه الأخيرة والتسجيل المحاسبي لها .

حيث تم تقسيم هذا الفصل لمباحث كتالي :

المبحث الأول : مدخل عام حول المؤسسة المالية

المبحث الثاني : المؤسسات المالية في الجزائر

المبحث الثالث : المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة المالية .

المبحث الرابع : التسجيل المحاسبي للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة المالية .

المبحث الأول : مدخل عام حول المؤسسة المالية

سنتعرف على المؤسسة المالية الجزائرية من خلال هذا المبحث .

المطلب 01 : مفهوم المؤسسة المالية

أولا : مفهوم المؤسسة المالية

المؤسسة المالية هي منشأة أعمال تتمثل أصولها في أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية بدلا من المباني والآلات ومواد الخام والتي تمثل الأصول في الشركات الصناعية، كما تتمثل الأصول في الشركات الصناعية، كما تتمثل خصومها أيضا في خصوم مالية مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة .

فالمؤسسات المالية تقدم قروض للعملاء وتستثمر في أوراق مالية بالإضافة إلى تشكيلة من الخدمات الأخرى مثل التأمين وخطط التقاعد وغيرها .

وتعتبر المؤسسات المالية حيوية للاقتصاد القومي حيث تمثل خصومها وسائل أساسية للدفع والمعاملات سواء للسلع أو الخدمات كما تمثل أصولها مصدر رئيسي للائتمان لكل الوحدات الاقتصادية، ولذلك تعتبر سواء شركات أو رجال أعمال أو أفراد أو حكومات ....الخ .

ولذلك تعتبر المؤسسات المالية أحد المكونات الأساسية لنمو الاقتصاد ككل بمعرفة أنواعها وفهم أنشطتها سواء بالإقراض أو الاقتراض وعناصر أصولها وخصومها والخدمات التي تقدمها، تعتبر ضرورة لكل دارس للنظام المالي والمؤسسات المالية .

"فهي عبارة عن وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد المالية من مصادر متعددة والقيام بانشطة اقتصادية (مالية ونقدية) مختلفة "[1]

المطلب 02 : طبيعة المؤسسات المالية وتمييزها عن الأنظمة المشابهة لها

تعريف 1 : طبيعة المؤسسات المالية

المؤسسات المالية هي شركات أعمال حيث تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية أو التزامات ومستحقات لدى الغير أسهم، سندات، قروض بدلا من الأصول المادية كالمباني والأجهزة، والمواد الأولية كما في منشآت الأعمال المطروحة بسوق المال .

[1] رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي، خالد فرحات الشهداني، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، الأردن، د ار الأ يام للنشر والتوزيع، 2013، ص : 24.

وتقدم المؤسسات المالية العديد من الخدمات المالية الأخرى والتي تندرج تحت التأمين الوقائي على الحياة وضد السرقات والتأمين ضد مخاطر الحريق والمعاشات والتحويلات المالية .[1]

الشكل رقم 01 : يوضح طبيعة عمل المؤسسات المالية [2].

المخزون بحاجة إلى حاجة الكثير من المقرضين الأموال :

- السيولة - قروض طويلة الأجل
- الملائمة - تحمل المخاطر المترتبة على عملية الإقراض
- امكانية الحصول على الأصل المالي في شكل وحدات صغيرة - المزيد من الائتمان .

ثانيا : تمييز المؤسسات المالية عن الأنظمة المشابهة لها

1/ تمييز المؤسسة المالية عن المؤسسات النقدية

تعرف المؤسسات النقدية على أنها وحدات مصرفية اقتصادية تمثل كجزء من السوق المالي وبالأخص المؤسسات المالية فهي تقوم بربط العمليات ما بين البنوك، وهذا من خلال قبول الودائع ومنح القروض،

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية فرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية بنوك التجارية أسواق الأوراق المالية، شركات الاستثمار، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001، ص : 12.

[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قرباقص، الأسواق المالية بنوك تجارية أسواق الأوراق المالية شركات التأمين، شراكات الاستثمار، مرجع سابق، ص 19.

بهدف تحقيق المنفعة العامة والخاصة مع أعلى ارباح ممكنة التعريف بالمؤسسات التي تشتغل بالنقود يمكننا رؤيته من خلال الدور الذي تلعبه في اقتصاديات المبادلة منذ نشأتها إلى يومنا هذا .[1]

ومن هنا يمكن استخراج أهم الفروق بين المؤسسات المالية والنقدية .

مفهوم المؤسسات المالية أوسع من المؤسسات النقدية كما تعتبر المؤسسات النقدية جزء من المؤسسات المالية .

أن عمل المؤسسات النقدية يتم ما بين البنوك، أما المؤسسات المالية فهي كسوق مالي كبير يضم كل البنوك وغيرها من الوحدات المصرفية الأخرى في اقتصاديات المبادلة أي أن المؤسسات النقدية محتواة في المؤسسات المالية .

للوساطة المالية والمؤسسات المالية والنقدية لها تقريبا نفس الأهداف وتعمل لتلبية وتحقيق هدف واحد وهو النمو والتطور الاقتصادي، كذلك تعتبر المؤسسات المالية أهم وسيط في الاسواق المالية وان المؤسسات النقدية أهم وسيط في الأسواق النقدية .

2/ تمييز المؤسسات المالية عن المؤسسات المصرفية :

حسب نص المادة 115 من قانون 10/90 فغن المؤسسات المالية أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور ....فقانون النقد والقرض، أتاح إنشاء مؤسسات مالية إلى جانب البنوك للقيام بالعمليات المصرفية [2] ، تخضع لنفس المقاييس والشروط الخاصة التي تخضع لها البنوك عند تأسيسها أو عند ممارستها نشاطها، حيث يمنع على هذه المؤسسات المالية خلافا البنوك من تلقي الأموال من العموم، وتضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارتها، من أجل تسيير اموالهم المودعة لدى البنك، حيث أن المشرع خول للبنوك إمكانية تلقي الأموال من الغير وإدارة وسائل الدفع إلى جانب عمليات القرض، وخطر ذلك على المؤسسات المالية التي حصر المشرع نشاطها في عمليات القرض الذي أصبح ضيقا مقارنة بما كان عليه قبل إلغاء قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض حيث كانت البنوك لا تحتكر سوى عملية تلقي الأموال من الجمهور

كما يتجلى التميز بينهما من حيث مصادر الاستخدام أو التوظيف، فالبنك يعتمد في مصادر تمويله بشكل أساسي على الأموال التي يتحصل عليها من الغير في شكل ودائع حيث تعتمد المؤسسة المالية على رؤوس

[1] رائد عبد الخالق العبيدي، خالد أحمد فرحات المشهداني : إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص : 28 – 27 – 28 .

[2] نجاة طباع، النظام القانوني للنشاط المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة جيجل، روايمية رشيد كلية الحقوق، 2006/20005 ، ص : 26 .

أموالها الخاصة التي تمثل أهمية كبيرة في التمويل ومن جهة أخرى يقوم البنك عادة بعمليات الائتمان [1] قصير الأجل على خلاف المؤسسات المالية التي تمول مشاريع الاستثمار.

كما يخطر على المؤسسات المالية خلاف البنوك أن تفتح حسابات بنكية لزبائنها تحت أي شكل ما دام ارتباط الودائع المصرفية والحسابات البنكية، ويتجلى هذا الارتباط عند قراءتنا للمواد المتعلقة بالحساب البنكي الوارد في قانون النقد والقرض .

ونقطة أخرى تميز البنوك عن المؤسسات المالية على مستوى تحديد الحد الأدنى لرأس مالها عند التأسيس بالإضافة إلى ذلك يقع على عاتق البنك دون المؤسسة المالية الالتزام في نظم الودائع المصرفية [2] الذي نص عليه الأمر رقم 11/03 .

المطلب 03 : أهداف المؤسسات المالية

ترتكز معظم كتابات المؤسسات المالية على أن هدف الربحية أو تعظيم ثروة الملاك هو الهدف الذي يسعى مديروا هذه المؤسسات إلى تحقيقه، ولتحقيق هذا الهدف لابد من الاهتمام بالعديد من مجالات اتخاذ القرارات مثل إدارة الأصول والخصوم، إدارة رأس المال، الرقابة على المصروفات، السياسات التسويقية .

1) إدارة الأصول والخصوم :

ترتكز الإدارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة للمدخرين أو المودعين وبين العائد المتحقق من القروض أو الاستثمار.

هذا الفرق يسمى هامش صافي الربح أو هامش صافي الفائدة .

فكل مؤسسة مالية تحاول أن تقدم أقل عائد للمدخرين، وتحصل على أعلى عائد من المقترضين، ولكل المنافسة من المؤسسات المالية الأخرى لحد من قدرتها على ذلك . [3]

وبالتالي تكون مهمة الإدارة هي الحفاظ على الهامش موجب بين العائد والتكلفة حتى تظل في السوق .

---

[1] يعرف الائتمان المصرفي : هو قيام المصرف بوضع تحت تصرف العملاء ثقته فيهم، أموال في شكل نقدي أو شكل توقيع لقاء عائد معين يتمثل في القواعد والعمولات ويتم تسديدها في تاريخ الاستحقاق، للمزيد أنظر ليندة شامبي، الائتمان المصرفي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، صبجي عرب، كلية الحقوق، 2010 – 2011، ص : 19 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام رقم 03/04 المؤرخ في 04 مارس 2004، المتعلق بضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية، عدد 35 المؤرخة في 2 جويلية 2004 .

[3] عبد الغفار حنفي وآخرون :الأسواق المالية رأس المال البورصات البنوك، شركات الاستثمار، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص: 21.

وأمام الإدارة العديد من الفرص لزيادة هذه الهامش، وزيادة حجم التنظيم وإدارة الأصول والخصوم تتطلب الأخذ في الإعتبار درجة المخاطر التي يمكن التعرض بها مثل خطر السيولة، وخطر الإفلاس .

أ- خطر السيولة يعني عدم تواجد النقدية أو الأموال السائلة عند الطلب أو الحاجة إليها .

ب- خطر الغفلاس :وهو عدم القدرة على تغطية الديون في الأجل الطويل .

2- إدارة رأس المال :

مخاطر الإفلاس تجعل هناك اهتمام متزايد بإدارة رأس المال، فيحاول ملاك المؤسسات المالية بقدر الإمكان تخفيض رأس المال إلى أدنى حد ممكن والاعتماد على اموال الغير الزائدة العائد الذي يحصلون عليه وهو ما يسمى بالمتاجرة بالملكية أو الرفع المالي ولكن زيادة أموال الغير تزيد من درجة الخطر نتيجة لزيادة مخاطر عدم القدرة على السداد، وبالتالي على الإدارة أيضا الموازنة بين العائد المتحقق للملاك نتيجة لاستخدام أموال الغير ودرجة المخاطر المرتبطة به .[1]

3- الرقابة على المصروفات :

تعتبر الرقابة على المصروفات عامل مهم لزيادة الربحية رغم أن المنافسة بين المؤسسات المالية لجذن المدخرات غالبا ما تؤدي إلى زيادة المصروفات نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين إلا أن هناك طرق في هذا السبيل أخرى مثل تقليل العمالة أو المصروفات غير المباشرة وزيادة استخدام الآليات والتكنولوجيا الحديثة، قد تساعد على تخفيض المصروفات .[2]

4- السياسة التسويقية :

والتي تتضمن تسعير الخدمات المالية والتركيز على معرفة رغبات العملاء والأسواق الجديدة، والإعلان عن الخدمات الجديدة كوسائل لجذب المدخرات وتقديم القروض .

فالإعلان عن الخدمات المقدمة والعلاقات الانسانية في التعامل مع العميل والسعر المناسب للخدمة، وموقع المؤسسة والتسهيلات المادية كلها عناصر يجب أن توفرها المؤسسة المالية لتضمن جودة الخدمة المقدمة ورضا العميل عنها .[3]

[1] عبد الغفار حنفي وآخرون :الأسواق المالية، أسواق رأس المال البورصات، البنوك شركات الإستثمار، مرجع سابق، ص : 23 .
[2] رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحات المشهداني، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص : 26 .
[3] عبد الغفار حنفي وآخرون :الاسواق المالية رأس المال، البورصات، البنوك، شركات الإستثمار، مرجع سابق، ص : 23 .

المبحث الثاني : المؤسسات المالية في الجزائر

المطلب الأول : البنك

1- مفهوم البنك :

هو منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات اصحابها (افراد، مؤسسات، الدولة) وإعادة اقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات فالبنك كلمة مأخوذة عن الإيطالية "banco" بالضبط المقعد وبالتالي طاولة الصيرفي ثم مصرف .[1]

ومن تصنيفات البنوك نجد :

أ/ البنوك التجارية : "البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني "

1. البنك الوطني الجزائري BNA : أول البنوك في الجزائر المستقلة .
2. القرض الشعبي الجزائري (CPA) : تم تأسيسه في 14 ماي 1967 .
3. البنك الخارجي الجزائري (BEA) : يتم تأسيسه وفقا لإجراءات التأميم المصرفي .
4. بنك التنمية المحلية (bdl) : تاسس في 1985/04/30 مرسوم رقم 85-85 .
5. بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) : تأسس بموجب المرسوم 82-206 .
6. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك (cnel banque) : تأسس وفق المرسوم رقم 277/64.
7. الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (C.R BANQUE) : تأسس بموجب النظام (01/95) في 28 فيفري 1995.

ب/ البنوك العمومية والخاصة :

- البنوك العمومية : هي مؤسسات عامة اقتصادية .

- البنوك الخاصة : هي بنوك يمتلكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، ويتولوا إدارة شؤونها مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة .[2]

[1] جيراكورنو، ترجمة منصور القاضي معجم المصطلحات القانونية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، 1997، ص 1517 .

[2] https :sqarra. Nordpress.com / bon 03/12/2015 02 .

- البنك المركزي (سلطة الضبط) هو بنط يأتي على راس المؤسسة المصرفية في البلاد .[1]

2- البنوك الإسلامية : هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص القانون إنشائها ونظامها الاساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة وعدم التعامل بالفائدة أخذا او عطاءا .[2]

المطلب الثاني : شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر

شركة التأمين هي مؤسسة تقوم بتقديم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أنها مؤسسة مالية تتحصل على الأموال من المؤمن لهم، لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه، وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .[3]

وإعادة التأمين هو نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى اقد ر على تحمل هذا الخطر .[4]

بحث نجد الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAT.

- الشركة الوطنية للتأمينات SAA

- الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

- الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات CADH

- كرامة للتأمينات CARAMA

- شركة التأمين والاحتياط والصحة وشركة التأمين على الحياة TALA

كما نجد شركات تأمين خاصة من بينها

- ترست الجزائر Truatalgéria

- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR

[1] محمد السيد وسرايا : المحاسبة في المنشآت المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2008، ص : 94.

[2] خالد أمين عبد الله حسين وحسين سعيد سعيفات : العمليات المصرفية الاسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، الاردن، داروائل للنشر والتوزيع 2011، ص : 31.

[3] منير إبراهيم : إدارة المنشأة المالية وأسواق المالية بنوك تجارية صناديق استثمار اسواق الأوراق المالية، بنوك اسلامية، شركات التأمين أسواق المشتقات، الإسكندرية، منشأة المعارف ، 2006، ص 365 .

[4] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى : إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010، ص : 163.

- الجزائرية للتأمينات 2R

- شركة البركة والأمان

- المؤسسات التعاونية (التعاضدية)، نجد فيها .

* الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

* التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MATEC

- المؤسسات المتخصصة نجد فيها .

* الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX

* الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار AGCI

* شركة ضمان القروض العقارية SQCI

المطلب الثالث : البورصة

1- تعريف البورصة :

يمكن تعريف البورصة بأنها سوق منظمة يجتمع فيها البائعون والمشترون في مواعيد محددة وتبادل صفقات بيع وشراء حقوق ملكية الاسهم أو حقوق دين كالسندات والقروض .

وعلى هذا يكون المقصود بالبورصة في معناها العام المكان الذي يتم فيه التعامل على حاصلات أو صكوك معينة تحت اشراف السلطات العامة وأحيانا استخدام لفظ بورصة للدلالة على مجموع العمليات التي تتم فيها، ولذلك يقال مثلا إن البورصة هادئة أو متماسكة .[1]

[1] عصام أحمد البهجي :الموسوعة القانونية لبورصة الاوراق المالية في التشريعات العربية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص : 17 .

المبحث الثالث : المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة المالية .

تعتبر المعالجة المحاسبية في المؤسسات من أهم العمليات التي تقوم بها فهي تعتبر الركيزة الأساسية لها .

وذلك للدور الذي تلعبه الدراية الكاملة بما يجري داخل المؤسسة والعمليات التي تقوم بها بشكل مستمر، ومن بين هذه العمليات عملية الشراء أو العمليات الملحقة بها من مصاريف نقل وغيرها .

وفي هذا المبحث نستعرض على مفهوم المعالجة المحاسبية للمخزونات وتقييمها وأهداف تقييم هذه الأخيرة .

المطلب الأول : مفهوم المعالجة المحاسبية

المعالجة المحاسبية هي تلك الوثائق والمستندات التي تنعكس في شكل قيود وأرصدة حسابات عن محتوى النشاط الذي تضطلع به المؤسسة على اعتماد الدورة المالية الواحدة، وكذلك محصلة نتائج في نهاية تلك الدورة المالية .[1]

المطلب الثاني : تقييم المخزنات وأهداف التقييم

أولا : تقييم المخزونات

لتقييم المخزونات عدة طرق مختلفة وتختلف كل الطرق عن بعضها البعض، ويقصد بتقييم المخزونات منح ما يتبقى من السلع ومواد وخدمات قيمة وبسعر بعد الإنتهاء من عملية الجرد في آخر مدة ويعتبر آخر عن التقييم المخزونات، وكذا الرصيد المتبقي منها حيث الرصيد المتبقي منها حيث أن عملية التقييم تشمل على الخطوات التالية .

- تحديد كمية المخزونات .
- اختبار السعر المناسب لإجراء التقييم .
- استخدام الكميات والأسعار لتحديد قيمة عناصر المخزون .

إن عدم الدقة في اي خطوة من الخطوات السابقة تؤدي إلى الحصول على مخزون أقل وأكثر من قيمته، وهذا إما يترتب عليه في الحالتين وجود أخطاء في تقييم المخزون كما أن اختلاف تكلفة التموين أو تكلفة الانتاج لسبب ما، ومن وقت لآخر يطرح اشكالية التقييم خلال كل حركة مادية للمخزون، كذلك إن اختلاف أسس وطرق التقييم يؤدي لا محالة إلى اختلاف قيمة الصادر من المخزون .

[1] http://busiress.uohala.edu.iq.com

ثانيا : أهمية وأهداف تقييم المخزونات [1]

إن تقييم المخزون ينعكس مباشرة على كل نتيجة من الدورة وكذا المركز المالي للمؤسسة ولذلك فإن أهداف التقييم تتمثل فيما يلي :

- محاولة المؤسسة إجراء مقابلة بين إيرادات الفترة والتكاليف المرتبطة بها وذلك بغرض التحديد السليم للدورة .
- تقديم بيانات مفيدة عن حركة المخزون للمهتمين بالقوائم المالية للمؤسسة .
- الآثار المترتبة على وجود أخطار في تقييم المخزون .

المطلب الثالث : المقارنة بين النظام المحاسبي المالي Scfوالمعايير الدولية في المعالجة المحاسبية للمخزون .

سوف نقوم بمقارنة المعالجة المحاسبية للمخزونات من خلال ما تقدم لأهم ما جاء به كل من المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بتعريف المخزونات وتقييمها وتسجيلها نسجل ما يلي [2]:

- اعتمد النظام المحاسبي المالي نفس التعريف مقارنة بتعريف المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 .
- بخصوص تقييم المخزونات اعتمد النظام المحاسبي المالي نفس المرجعية المعتمدة في المعيار المحاسبي الدولي باعتبارها هي مكونات التكلفة واعتماد التكلفة الحقيقية أو التكلفة المعيارية في التقييم وتصحيحها بصفة دورية .
- اعتمد النظام المحاسبي المالي طريقة التكلفة الوسطية المربحة أو الوارد أولا الصادر أولا في تقييم شأنه في ذلك شأن المعيار المحاسبي الدولي .
- اعتمد النظام المحاسبي المالي التكلفة والقيمة الصافية لإنجاز أيهما أقل لتقييم المخزونات بنفس الكيفية التي نص عليها المعيار الدولي رقم 02 .
- استناد مبدأ الحيطة والحذر، اعتمد النظام المحاسبي مفهوم تدهور قيم المخزونات وتسجيله كعبء في جدول النتائج كما هو عليه الحال بالنسبة للمعايير الدولية .

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان : المحاسبة المتوسطة، جامعة الإسكندرية، مصر، ص : 100 .

[2] عمورة جمال : المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها، دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية، والمخطط المحاسبي العام والفرنسي والنظام المحاسبي المالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي بالمركز الجامعي بالوادي، 16 – 17 جانفي 2010، ص : 14.

المبحث الرابع : التسجيل المحاسبي للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة المالية

سوف نتناول في هذا المبحث إلى التسجيل المحاسبي للمخزونات في المؤسسة المالية، وكذا معرفة الفرق بين المخزون في الشركات التجارية والبنوك باعتبارها مؤسسة مالية، لذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالآتي :

المطلب الأول : مفهوم التسجيل المحاسبي

المطلب الثاني : الفرق بين المخزون في الشركات التجارية والبنوك كمؤسسة مالية .

المطلب الثالث : التسجيل المحاسبي لعملية شراء البضائع (مخزونات) في المؤسسة المالية .

المطلب الأول : مفهوم التسجيل المحاسبي

التسجيل المحاسبي هو تلك الأحداث الاقتصادية بوصفها أحداث وعمليات مالية في شكل قيود لليومية في دفتر قيود اليومية ثم تبويب تلك الأحداث في صورة حسابات، وذلك بترحيل قيود اليومية إلى دفتر الأستاذ، ثم تلخيصها في شكل ميزات مراجعة [1]

المطلب الثاني : الفرق بين المخزون في الشركات التجارية والبنوك كمؤسسة مالية

الشركات التجارية يكون فيها المخزون السلعي في العادة بضاعة تامة الصنع لغرض الحصول على هامش ربح، أما في المصارف والقطاع الخدمي يكون المخزون من البضاعة المتبقية التي تستعمل لغرض تسيير العمل، فيتم شراء بضاعة مثل الأدوات والمهمات .

والقرطاسية وغيرها بأن يكون المتبقي منها اصل يظهر في الميزانية ضمن الأصول كمخزون سلعي .

كذلك مخزون الشركات التجارية مواد أولية منتجات سلع حالات ومعدات أما المخزون في البنك فيكون عبارة عن تلخيص والنقل والمناولة واية تكاليف أخرى ترتبط باقتناء البضاعة مثل مصروفات الاعتماد المستندي المتعلقة بالبضاعة وعمولة البنك. [2]

[1] http://business.uogerbala.edu.iq.com .
[2] https://specialties,bayt.com 2015/03/05.

المطلب الثالث : التسجيل المحاسبي لعملية شراء البضائع (المخزونات) في المؤسسة المالية

- عملية الشراء :

أولا : مرحلة وصول الفاتورة من المورد : [1]

نسجل قيد اليومية كالتالي

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		ميدن	دائن
380		مشتريات البضائع المخزنة	x x x	
	أو 401	موردوا المخزونات		x x x
	أو 512	أو البنك		x x x
	53	أو . الصندوق		x x x
		قيد وصول الفاتورة		

نضع ح/401 : عندما تتم عمليات الشراء على الحساب .

نضع ح/512 : عند التسديد عن طريق البنك .

نضع ح/53 : عند تسديد الفاتورة نقدا .

ثانيا : مرحلة وصول البضاعة للمخازن [2]

نسجل القيد التالي :

		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
30		المخزونات من البضائع	x x x	
	380	مشتريات البضائع		x x x
		قيد وصول البضاعة		

[1] منال حسيني : دراسة المقارنة بين pcn و scf، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2000، ص : 149 .

[2] وليد الجبالي : أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 169 .

وهكذا يبدو أن الحساب 380 ما هو إلا حساب وسيط بين مرحلة الحيازة على الملكية، ومرحلة الحيازة على المشتريات فهو يرصد حركة المشتريات خلال السنة .

ثالثا : مردودات المخزونات

- مردودات المشتريات لكامل البضاعة أو جزء منها :

يمكن للمؤسسة ان تعيد مشترياتها جزئيا او كليا لأسباب عديدة، وذلك بعد تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، وفي هذه الحالة يكون قيد المردودات عكس القيود الأصلية لعملية الشراء، وبقية المردودات الفعلية .[1]

ويكون القيد كالتالي :[2]

الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
380		المشتريات المخزنة	x x x	
	401	موردو المخزونات		x x x
		ارجاع المشتريات		
38		مشتريات نخزنة	x x x	
	3	المخزون المعني		x x x
		اخراج من المخازن		

رابعا : الرسم على القيمة المضافة : كل مشتري عند دفعه لقيمة الفاتورة يكون قد دفع الرسم

ويسجل الرسم على القيمة المضافة في مرحلة الشراء كما يلي :

في حالة شراء المخزون مع وجود الرسم على القيمة المضافة قابلة للاسترجاع، يدخل المخزون للمؤسسة بتكلفة خارج الرسم، أما الرسم على القيمة المضافة فيعتبر كحق تجاه مصلحة الضرائب ويسجل في الجانب المدين في الحسابات 4456 كالتالي :

[1] لتوش عاشور : متطلبات تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص : 153.

[2] أحمد طرطار: تقنيات المحاسبة العامة الجانب التطبيقي وفق scf جسور للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2015، ص 66 .

الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
380		مشتريات	x x x	
4456		الرسم على القيمة المضافة قابل للتحصيل		x x x
	401	موردو المخزونات		x x x
		استلام الفاتورة رقم (...)		

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق تعرفنا على المؤسسة المالية وطبيعتها، وذكرنا المؤسسات المالية الموجودة بالجزائر، واتضح بأن النظام المحاسبي المالي يحدد عناصر المخزون بدقة، وتعرفنا الفرق بين المخزون في مؤسسة تجارية والمخزون في المؤسسة المالية، بحيث تعرفنا على التسجيل المحاسبي للمشتريات في المؤسسة المالية باعتبارها تقوم على الشراء فقط عكس المؤسسات الأخرى سواء كانت تجارية أو صناعية وكذا تطرقنا إلى مقارنة ما نص عليه النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية في إطار خاص بالمخزونات كونها عنصر هام في الميزانية .

خاتمة

شمل موضوع هذا البحث كيفية التقييم والمعالجة الحاسبي للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي (Scf)، فالمخزونات تعتبر من أهم أصول المنشأة، سواء أكانت تجارية أو صناعية أو حتى مالية، هذا التقييم الذي يرتبط اساسا بطبيعة نشاط المنشأة، حيث تعتبر تكلفة المخزون التي يجب أن يعترف كأصل يدرج في الميزانية حتى يتحقق الإيراد المتعلق بها، وهي القضية الرئيسية في محاسبة المخزونات .

وعليه يتوجب على المؤسسة اختيار طرق وأساليب للمعالجة والتقييم المحاسبي للمخزونات، تتناسب وطبيعة المؤسسة من أجل الحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي كأداة أساسية تستند عليها المؤسسات من أجل نتائج قوائم مالية مفهومة وواضحة لجميع مستعملها.

ومن خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي وتوفير أحسن الطرق والأساليب في التعليم المحاسبي للمخزونات ومعالجتها، يمكن لمحاسبة المخزونات من حيث التقييم والتسجيل أن تساهم في الحصول على قوائم مالية تبين عن الوضعية المالية للمؤسسة بصورة واضحة وتسهل مقارنتها .

ومن خلال تناولنا لموضوع "المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة المالية" حيث تناولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي كانت كالتالي :

كيف يتم معالجة المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة المالية ؟

ومن خلال فصلي الدراسة وانطلاقا من الفروض الأساسية ، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات النتائج النهائية، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي .

نتائج الدراسة :

- ✓ تعتمد كل من المؤسسة الصناعية والتجارية على طرق للمخزونات تتمثل في التكلفة المرجحة الوارد أولا صادرا، في حين أن المؤسسة تعتمد على عملية الشراء فقط .
- ✓ اعتماد المؤسسة الصناعية والتجارية على الجرد المستمر أو المتناوب في حركة جميع أنواع المخزونات، وحسن تسييرها، ورقابتها، في حين تعتمد المؤسسة المالية على الشراء فقط .
- ✓ توجد بالجزائر عدة مؤسسات مالية، منها عمومية وأخرى خاصة .
- ✓ وجود غروق في المخزون بين المؤسسات الصناعية والتجارية مقارنة بالمؤسسة المالية .

التوصيات

من خلال التطرق للدراسة وسعيا لإعطاء فائدة أكبر لهذا البحث يمكن أن تقدم التوصيات التالية :

- ✓ يجب على المؤسسات اختيار الطرق الأنسب للتقييم، وكذلك قواعد وأسس تحديد تكلفة المخزونات والمحددة في النظام المحاسبي، وذلك حسب طبيعة المخزون المستعمل من طرف المؤسسات، ومن أجل الحصول على قوائم مالية مفهومة، وصادقة، وبالتالي كسب ثقة مستخدمي هذه القوائم .
- ✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية وكذا المعايير المحاسبية الدولية بما نصوا عليه من قواعد ومبادئ من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير امكانياتها في المعالجة المحاسبية ومواكبة التطورات في العمل الميداني .
- ✓ يجب على المؤسسات العمل على التكيف وملائمة البيئة المحيطة بها لضمان تحقيق تطبيق النظام المحاسبي المالي .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

1. أحمد طرطار عبد العالي منصر : تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 .
2. أبو فضلي : إدارة المخازن، المناهج للنشر والتوزيع والطباعة، السعودية، 2006.
3. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري، موسى : إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
4. الغدير حمد راشد : إدارة الشراء والتخزين، دار الزهراء، الطبعة الثانية، الاردن، 2000.
5. بن ربيع حنيفة : الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار هومة، الجزائر ، 2010.
6. بوتين محمد : المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية le page blue ، الجزائر، 2010.
7. بن بوثلجة أمينة : التسيير المالي والمحاسبي، أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي le page blue Scf، الجزائر، بدون سنة النشر.
8. جير كوانو : ترجمة منصور القاضي معجم المصطلحات القانونية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، 1977 .
9. حمزة بشير أبو عاصي : مبادئ المحاسبة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الاردن، 2000.
10. جمعة حميدات، محمد أبو نصار: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، دار النشر، الأردن، 2008 .
11. حمزة بشير ابو عاصي : مبادئ المحاسبة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الاردن ، 2000.
12. طارق عبد العال حماد : دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية والدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006 .
13. طارق عبد العال حماد : موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الخامس، الدار الجامعية، مصر، 2003.
14. عبد اللطيف الجاسم : النظرية والتطبيق في إدارة المخازن، جامعة بغداد ، 1972.
15. عادل حسين : التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، دار النهضة العربية للصناعة والنشر، لبنان، 1988.
16. عبد الوهاب نصر علي : مبادئ المحاسبة العامة، وفقا للمعايير الدولية في الجرد والتسويات الجردية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
17. عبد الرحمن عطية : المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر، حيطالي، الجزائر، 2009.

18. عبد الوهاب نصر علي شحاتة، السيد شحاتة : التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015 .
19. عبد الغفار حنيفي : إدارة المشتريات والمخازن، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002 .
20. عبد الغفار حنفي، رسمية قرباص : الأسواق والمؤسسات المالية بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات الاستثمار، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001.
21. عبد الغفار حنفي وآخرون : الأسواق المالية راس المال، البورصات والبنوك شركات الاستثمار، الإسكندرية، الدر الجامعية، 2006.
22. عصام أحمد البهجي : الموسوعة القانونية لبورصة الأوراق المالية في التشريعات العربية، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة، 2009.
23. عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان : المحاسبة المتوسطة، جامعة الإسكندرية، مصر .
24. خالد أمين عبد الله حسين، وحسين سعيد سعيفان : العمليات المصرفية الاسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011 .
25. أ.فالتة اليمين : إدارة المخزون باستخدام التقنيات الكمية الحديثة لتخفيض التكاليف، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر .
26. وليد ناجي : النظرة المحاسبية الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك ، 2008 .
27. مراد مكرم علي الحديدي : المعالجة المحاسبية للمخزون، جامعة القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2018 .
28. محمد راتول : بحوث العمليات، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006 .
29. محمد العدوان وآخرون : إدارة الشراء والتخزين، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2006 .
30. مصطفى يوسف كافي وآخرون : مبادئ المحاسبة المالية (الأصول العلمية والعملية) الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2012 .
31. محمد السيد سراب : المحاسبة في المنشآت المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2008 .
32. منير ابراهيم : إدارة المنشأة المالية وأسواق المالية بنوك تجارية، صناديق استثمار، أسواق الأوراق المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2006.
33. لخضر علاوي : معايير المحاسبة الدولية le page blue، الجزائر، بدون سنة النشر .
34. ماضي محمد توفيق : إدارة وضبط المخزون، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .
35. سعود خضر، محمد الكبيسي : دراسات في التخطيط ورقابة المخزون، دار الحرية للطباعة، العراق، 1997 .

36. سعد الدين عشماوي : الشراء والتخزين، دار الزهراء السعودية، بدون سنة النشر.
37. صلاح الشفوي : الاصول العلمية للشراء والتخزين، مؤسسة شباب الجامعة بيروت، 2000.
38. لخضر علاوي : معايير المحاسبة الدولية le page blue، الجزائر بدون سنة النشر.
39. كتوش عاشور : متطلبات تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009.
40. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم : المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
41. وليد عبد القادر حسام الدين خداش : المعايير المحاسبية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتموينات، مصر، 2013.
42. رائد عبد الخالق العبيدي، خالد فرحان الشهداني : إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، الأردن، د ار الأيام للنشر والتوزيع، 2013.

مذكرات :

1. مداني بن بلغيث : أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004.
2. نجاة طباع : النظام القانوني للنشاط المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة جيجل، روايمية رشيد، كلية الحقوق 2006/2005.

ملتقيات ورسائل :

1. ناصر مراد : كداخلة بعنوان الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي الجديد، ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، الجزائر سنة 2009.
2. ضيف الله محمد الهادي، قوادري محمد، مسعود درواسي : مقارنة النظام المحاسبي (Scf/ بالمعايير الدولية المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول مكانة النظام المحاسبي الجزائري في ظل المعايير الدولية المحاسبية مركز جامعي، الوادي، الجزائر، 2010.
3. عمورة جمال : المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها، دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية، والمخطط المحاسبي العام والفرنسي والنظام المحاسبي المالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي بالمركز الجامعي بالوادي، 16-17 جانفي 2010.

4. منال حسيني : دراسة المقارنة بين SCN و RCN ، رسالة ماجستير جامعية البليدة، 2000 .

الجرائد والمجلات :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي .
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، في 4 مارس 2004، المتعلق بضمان الودائع المصرفية، المؤرخة في 2 جويلية 2004 .
3. جودي محمد رمزي : إصلاح النظام المحاسبي الجزائر للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة العدد السادس ، ديسمبر 2009 .
4. شعيب شنوف : أهمية التوحيد المحاسبي بالنسبة لشركات الدولية (مجلة جديد الاقتصاد) مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين العدد 8، الجزائر 2006.
5. قورين حاج قويدر: اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر، العدد 10، 2012 .

المواقع الالكترونية :

1. https://sfva.vordpress.com / bone بتاريخ 2015/03/02
2. https://business , uo ha la, ed u : q .com .
3. https://spfecialties.bayt.com بتاريخ 2015/03/05

باللغة الفرنسية :

1. Nernord roff ournier , les normes comp tables intermationals IAS/IFRS 2éme édétion écononica France , 2005 , p 79 .